

وتقرير هذه المسألة (في الأصل) على ما قدمنا ذكره ، وهو : ما إذا ملك نصاباً من مال الزكاة، ومات في أثناء الحول ، هل يستأنف الحول بحق الوارث ؟ ينبي على ما تقدم ، وفيه اختلاف .

[١٨٥] [الفرع] الثاني : [إذا كان الوارث طفلاً أو مجنوناً] :

إذا كان الوارث طفلاً أو مجنوناً ، ورأى الولي أن يثبت على عقد الشركة ، فله ذلك ، والحكم على ما ذكرنا في الوارث البالغ .^(٦)

يقاسم؛ لأنه ربما كان هناك ذين، أو وصية لم يعلم بها الوارث».

ثم قال العمراني: «وسواء كان المال نقداً أو عرضاً، فإن الشركة تجوز؛ لأن الشركة إنما لا تجوز ابتداء على العروض، وهذا استدانة للشركة، وليس بابتداء عقد».

وانظر : الحاوي الكبير ٤/٤٨٤، بحر المذهب ٨/١٣٦، التهذيب ٤/٢٠٣، فتح العزيز

١٠/٤٢٤، روضة الطالبين ٤/٢٨٣ - ٢٨٤، أسنى المطالب ومعه حاشية الرملي

٢/٢٥٧، الأنوار لأعمال الأبرار ١/٤٧٥، مغني المحتاج ٣/٢٢٨.

❌ في (م) : من أصل .

❌ ساقط من : (م) .

❌ في (ج) : ابتداء . وما أثبت في المتن أصح ؛ لأنه الموافق للمعنى الصحيح ، كما في

النسخة (م) .

❌ في (م) : و .

❌ في (م) : والخصم .

(٦) كما سبق في مسألة الفرع الأول، رقم (١٨٤)، صفحة (٦٠٠). قال الماوردي - رحمه الله

- في الحاوي الكبير (٦/٤٨٥) : «وإن كان الوارث غير جائز التصرف، إما بصغر، أو

جنون، أو سفه، فلوليه أن يفعل في مال الشركة أحظ الأمور الثلاثة للوارث، فإن كان

[١٨٦] [الفرع] الثالث : [إذا كان في الشركة دَيْن على الميت] :

إذا كان في الشركة دَيْن ، فإن قضى الوارث الدَّين من موضع آخر^(١) ،
فالحكم على ما ذكرنا^(٢) ، وأما قبل (أن يقضي) ~~الدَّين~~ ، إن ~~أراد~~ تقرير
الشركة ، لا يجوز^(٣) ؛ لأنه لا يجوز له أن يتصرف في الشركة قبل قضاء الدَّين ،

أحظ الأمور له المقاسمة عليها ، قاسم ، ولم يجوز أن يستلم الشركة ، وإن كان أحفظها له أن
يأذن بالتصرف ، أذن ، ولم يجوز أن يقاسم ، وإن كان أحفظها له أن يقيم على الاشتراك بالمال
من غير قسمة ولا أذن بالتصرف ، فعل ، فإن عدل عن الأحظ إلى ما ليس فيه حظ ، كان
فعله مردوداً».

وانظر : الشامل (ج ٣/ل ٢٠٠/أ) ، بحر المذهب ١٣٦/٨ ، التهذيب ٢٠٣/٤ ، البيان
٣٨٨/٦ ، فتح العزيز ٤٢٤/١٠ ، روضة الطالبين ٢٨٤/٤ ، أسنى المطالب ٢٥٧/٢ ،
حاشية قليوبي ٤٢٠/٢ ، حاشية الجمل ٣٩٧/٣ ، مغني المحتاج ٢٢٨/٣ .

(١) أي : قضى الدَّين من غير مال الشركة ، كان كما لو مات ولا دين عليه .
انظر : المراجع في الهامش رقم (٧) في مسألة الفرع الأول ، رقم (١٨٤) ، في صفحة
(٦٠٠) .

(٢) كما سبق في مسألة الفرع الأول رقم (١٨٤) ، صفحة (٦٠٠) .

~~✗~~ في (م) : قضاء .

~~✗~~ في (م) : فإن .

(٥) ولأن الدَّين يتعلق بجميع المال ، فهو كالمرهون ، والشركة في المرهون باطلة .

انظر : الحاوي الكبير ٤٨٥/٦ ، الشامل (ج ٣/ل ٢٠٠/أ) ، بحر المذهب ١٣٦/٨ ، التهذيب
٢٠٣/٤ ، البيان ٣٨٨/٦ ، فتح العزيز ٤٢٤/١٠ ، روضة الطالبين ٢٨٤/٢ ، مغني المحتاج
٢٢٨/٣ ، حاشية الجمل ٣٩٧/٣ ، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/ل ١١٣/ب) .

(فإن أراد تقريراً) فكيف يجوز للشريك أن يتصرف بغير إذنه ، فإن
 قضى الدَّين من مال الشركة ، وبقي بقية ، فأراد الثبات على الشركة / في الباقي
 ، فالأمر على ما تقدم ذكره. (٤)

[ج/٣٣]

[١٨٧] [الفرع] الرابع : [إذا أوصى بمال الشركة لإنسان وهو خارج من

ثلثه أو بثلث مال الشركة]:

إذا كان قد أوصى بمال الشركة لإنسان وهو خارج من ثلثه ، أو أوصى
 بثلث مال الشركة ، فإن كان الموصى له أقواماً غير معينين مثل : الفقراء ، فلا
 يجوز للموصي تقرير الشركة ، بل عليه القسمة ليوصل الحق إلى المستحقين (٥) ،
 وإن كان قد أوصى لمعينين (٦) وأراد الموصى له تقرير عقد الشركة ، إن كان

(٤) ساقط من : (ج) .

(٥) ساقط من : (م) .

(٦) في (م) : وإن .

(٤) أي : إذا قضى الدَّين ببعض مال الشركة، كان كما لو مات ولا دَّين، وللوارث أن يأذن له
 في التصرف فيما بقي.

انظر : المراجع السابقة.

(٥) فلم يجوز للموصي الإذن للشريك في التصرف؛ لأنه قد وجب دفعه إليهم، بل يعزل نصيبهم،
 ويفرقه عليهم.

انظر : الحاوي الكبير ٤٨٥/٦، الشامل (ج ٣/ل ٢٠٠/أ)، بحر المذهب ١٣٦/٨،

التهذيب ٢٠٣/٤، البيان ٣٨٨/٦، فتح العزيز ٤٢٤/١٠، روضة الطالبين ٢٨٤/٤،

مغني المحتاج ٢٢٨/٣.

(٦) المُعَيَّن : كما إذا أوصى لزيد بالثلث.

ناضاً يجوز^(١)، وإن كان عروضاً فالمذهب / أنه لا يجوز ؛ لأنه ليس له خلاف

[م/١/٣٧]

الوارث. (٢)

[١٨٨] [المسألة] الثالثة : [الربح والخسران على قدر المالين]:

مقتضى عقد الشركة، أنهما إن ربحا أو خسرا ، قسم الربح والخسران على قدر المالين^(٣) ، فإن شرطا التفاوت في الربح مع تساوي المالين ، مثل : إن كان رأس مال أحدهما ألفاً، ورأس مال الثاني ألفاً~~٥~~ ، وشرطا أن يكون ثلثا الربح

انظر : النجم الوهاج ١٦/٥ ، حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج ١١/٥ .

(١) وصار بقبول الوصية شريكاً في مال الشركة، وله أن يفعل ما يفعل الوارث، فكان له وللوارث الخيار في المقاسمة، أو للمقام على الشركة.

انظر : الشامل (ج ٣/ل ٢٠٠/أ)، النجم الوهاج ١٦/٥ ، حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج ١١/٥ ، أسنى المطالب ٢٥٧/٢ ، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٧٥/١ ، النجم الوهاج ١٥/٥ .

(٢) انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: حاشية الجمل ٣٩٧/٣ - ٣٩٨ ، حاشية الشيراملسي ١١/٥ .

(٣) سواءً شرطا ذلك في العقد، أو أطلاقاً، تساويا في العمل، أو تفاوتاً؛ لأن هذا مقتضى الشركة.

انظر : الأقسام والخصال (م/ل ٢٩/ب)، البيان ٣٦٩/٦ ، فتح العزيز ٤٢٥/١٠ ، روضة الطالبين ٢٨٤/٤ ، أسنى المطالب ٢٥٨/٢ ، النجم الوهاج ١٧/٥ ، شرح مختصر التبريزي ص ٢٣٤ ، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/ل ١١٤/أ).

في (م) : ألفين . وهو خطأ ، والصحيح ما أثبت في المتن ، كما في النسخة (ج) ؛ لأن المؤلف صرح في السطر الأعلى بتساوي المالين .

لأحدهما، والثالث للآخر ، أو شرطاً التساوي في الربح مع تفاوت ~~✗~~ المالكين، بأن كان رأس مال أحدهما ألفاً، و(رأس مال) ~~✗~~ الثاني ألفين ، وشرطاً ~~✗~~ أن يكون الربح بينهما نصفين ، فالشركة عندنا فاسدة.^(٤)

~~✗~~ في (م) : تساوي . وهو خطأ ، والصحيح ما أثبت في المتن ، كما في النسخة (ج) ؛ لأن تساوي المالكين قد سبق ، وليبانه لرأسي المال ، بكونهما ألفاً وألفين ، فدل على التفاوت لا التساوي .

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : وشرط .

(٤) على المذهب، وبه قطع الأصحاب، وبه قال المالكية -رحمهم الله- . قال الإمام أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٣١/٨) : «ومن أصحابنا من قال: يفسد الشرط وتصح الشركة، حكاه القاضي الطبري».

وقال الإمام النووي -رحمه الله- في روضة الطالبين (٢٨٤/٤) : «وحكى الإمام وجهاً آخر: أنها لا تفسد، ويوزع الربح على قدر المالكين، ولعل الخلاف راجع إلى الاصطلاح، فأطلق الجمهور لفظ الفساد، وامتنع منه بعضهم؛ لبقاء أكثر الأحكام».

انظر : الكافي، لابن عبد البر ص ٣٩٠، بداية المجتهد ١٩١/٢، القوانين الفقهية ص ١٨٧، مواهب الجليل ١٢٣/٥، ١٢٩، جامع الأمهات ص ٣٩٤، شرح الخرشي ٤٤/٦ - ٤٥، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣٥٤/٣.

الحاوي الكبير ٤٧٣/٦، المهذب ٣٤٦/١، الإبانة (م/١٤٧/أ)، الشامل (ج/٣/١٩٩/ب)، المعاينة، لأبي العباس الجرجاني (م/٥٦/ب)، بحر المذهب ١٣١/٨، الوسيط ٢٦٦/٣، حلية العلماء ٩٦/٥، التهذيب ١٩٧/٤، البيان ٣٦٩/٦، فتح العزيز ٢٤٥/١٠، المهمات (ج/٢/٣٥٨/أ)، أسنى المطالب ٢٥٨/٢، النجم الوهاج ٢٤٦/١، مغني المحتاج ٢٢٨/٣، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/١١٤/أ)، السراج الوهاج ٢٤٦/١، نهاية المحتاج ١٢/٥، حاشية ابن قاسم العبادي على الغرر البهية ١٦٩/٣.

وقال أبو حنيفة : الشركة صحيحة ، ويقسم المال على حسب الشرط.^(١)

ولا خلاف أن (الخسران مقسوم) على قدر رأس المال ، فلو
شرط التفاوت في الخسران مع تساوي المالكين ، أو التساوي في الخسران مع
تفاوت المالكين ، تفسد الشركة.^(٥)

==

(١) وعليه الحنفية ما عدا زفر، فإن قوله كقول الشافعية والمالكية، وقال الحنابلة بقول
الحنفية -رحمهم الله جميعاً-.

قال الكاساني -رحمه الله- في بدائع الصنائع (٦٢/٦): «والربح بينهما على الشرط في
قول أصحابنا الثالثة، وعند زفر : لا يجوز أن يشترك لأحدهما أكثر من ربح ماله، وبه
أخذ الشافعي -رحمه الله-».

ولأن الربح يستحق بالعمل بدون المال، وهو في المضاربة، فبالعمل مع المال أولى؛ ولأنه قد
يكون أحدهما أحمق وأهدى وأكثر عملاً وأقوى، فلا يرضى بالمساواة، فمست الحاجة
إلى التفاضل.

انظر : مختصر الطحاوي ص ١٠٧، مختصر القدوري ص ١١١، المبسوط ١١/١٥٦ -
١٥٧، تحفة الفقهاء ٧/٣، الهداية مع شروحاتها: فتح القدير والعناية ٦/١٧٧، الاختيار
٣/١٥ - ١٦، البحر الرائق ٥/١٨٨، اللباب، للغنيمي ٢/١٢٥، مختصر الخرقي
ص ٧٢؛ المقنع ١٤/١٧ - ١٨، المحرر في الفقه ١/٣٥٤، المغني ٧/١٣٨، الشرح الكبير
١٤/١٧، شرح الزركشي ٤/١٣٠، الإنصاف ١٤/١٧، منار السبيل ١/٣٩٩.

في (ج) : المال منسوب . وهو خطأ .

ساقط من : (ج) .

في (م) : لو .

انظر : مراجع المالكية والشافعية السابقة.

✗

✗

✗

(٥)

ودليلنا : أن نقيس الربح على الخسران ، ويخالف عقد المضاربة ، فإن الربح مقسوم على حسب الشرط ؛ لأنه ليس للعامل رأس مال يقسم الربح باعتباره ، فدعت الضرورة إلى اعتبار الشرط .^(٢)

فرعان :

[١٨٩] أحدهما : [إذا تفاضلا في المالين وتساويا في الربح، وشرط على صاحب الأقل أن ينفرد بالعمل]:

إذا كان لأحدهما ألف وللآخر ألفان ، فأذن صاحب الألفين لصاحب الألف في التصرف ، على أن يكون الربح بينهما نصفين ، فإن شرط على نفسه أن يعمل مع صاحب الألف^(٣) ، فهي المسألة التي قدمنا ذكرها^(٤) . وأما

X في (م) : دليلنا . بإسقاط حرف العطف .

(٢) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

(٣) قال ابن الصباغ في الشامل : (ج٣/ل٢٠٠أ) : «كانت الشركة فاسدة، وكان الربح على قدر المالين، ويجب لكل واحد منهما على الآخر أجرة عمله في نصيبه».

(٤) وهي المسألة الثالثة، رقم (١٨٨)، صفحة (٦٠٥) وهي : إذا شرطا التفاوت في الربح مع تساوي المالين، أو شرطا التساوي في الربح مع تفاوت المالين : فالشافعية والمالكية وزفر من الحنفية قالوا: بفساد الشركة.

والحنفية والحنابلة قالوا: بصحة الشركة.

والفرق بين المسألة الثالثة، رقم (١٨٨) والذي هذا ملخصها، وبين هذه المسألة (الفرع الأول)، رقم (١٨٩):

أنه في المسألة الثالثة: شرط صاحب الألفين على نفسه أن يعمل مع صاحب الألف.

وأما في المسألة هذه (الفرع الأول) فإن صاحب الألفين قد شرط على صاحب الألف أن

إذا (كان قد) شرط على صاحب الألف أن ينفرد بالعمل ، فهو في الحقيقة عقد مضاربة على شرط أن للعامل ربع الربح^(١) ؛ لأن ثلث المال له، وله ثلث الربح ، وله / من الباقي الربع بحكم العمل ، وهذه الإشاعة لا تمنع صحة [٣٣/ب/ج] المضاربة ؛ لأنها^(٢) إشاعة مع العامل ، (والإشاعة إنما تمنع عقد المضاربة، إذا كانت مع غير العامل)^(٣) .^(٤)

[١٩٠] [الفرع] الثاني : [إذا تساويا في المالين والربح، وشرط أن يعمل

أحدهما] :

ينفرد بالعمل.

ساقط من : (ج) .

(٢) قال أبو العباس الجرجاني في المعاينة (م/٥٦/ب) : «إذا أخرج أحدهما ألفاً والآخر ألفين على أن يعمل معه صاحب الألف ويتساويان في الربح، جاز».

في (ج) : لأنه .

ساقط من : (ج) .

(٥) وهذا جواب على اعتراض مفاده أنه: إن قيل: القراض في المشاع لا يجوز، فكيف يجوزتم هاهنا؟ قلنا: إنما لا يجوز إذا كان مشاعاً من غير العامل، فأما إذا كانت إشاعته مع العامل يجوز؛ لأن هذه الإشاعة لا تمنعه من التصرف.

انظر : الحاوي الكبير ٤٧٧/٦، المهذب ٣٤٦/١، الشامل (ج/٣/ل/٢٠٠/أ-ب)، بحر المذهب ١٣٢/٨ - ١٣٣، التهذيب ١٩٧/٤، فتح العزيز ٤٣٠/١٠، روضة الطالبين ٢٨٥/٤ - ٢٨٦، مغني المحتاج ٢٢٨/٣ - ٢٢٩.

[٣٣/ب/م]

إذا كان لهما ألف درهم ، فأذن / أحدهما لصاحبه أن يتصرف ، وما
يحصل من الربح يكون بينهما نصفين ، فهذا ليس شركة ؛ لأن الشركة تقتضي
الاشتراك في العمل . وليس بقراض ؛ لأن العامل في القراض نصيبه من الربح ،
وهاهنا لم يشترط (له شيئاً) .

وإذا تصرف وحصل الربح ، كان بينهما على قدر المالين^(٤) ، وكان متبرعاً
بالعمل في نصيب صاحبه ؛ لأنه لم يشترط لنفسه عوضاً .

[١٩١] [المسألة] الرابعة : [استحقاق العامل نصف أجره مثله على

صاحبه عند فساد الشركة] :

❌ في (ج) : لأحدهما .

❌ في (م) : فما .

❌ في (ج) : شيئاً له .

(٤) لأنه نماء مالهما .

قال العمري رحمه الله - في البيان (٣٧١/٦) : «قال ابن الصياغ: ولا يستحق العامل
بعمله في مال شريكه أجره؛ لأنه لم يشترط لنفسه عوضاً، فكان عمله تبرعاً» .

وانظر : الشامل (ج٢/٢٠٠/ب)، بحر لمذهب ١٣٣/٨، فتح العزيز ٤٣٧/١٠، روضة

الطالبين ٢٨٥/٤ - ٢٨٦، أسنى المطالب ٢٥٨/٢ .

إذا فسدت الشركة بينهما بسبب ، فتصرف أحدهما وحصل الربح ،
فالربح مقسوم على قدر المالين ، وهل يستحق العامل نصف أجرة مثله على
صاحبه أم لا ؟

فيه وجهان :

أحدهما : لا يستحق^(١) ؛ (لأن العامل) لا يقابل بالأجرة في الشركة
الصحيحة ، وكذلك في الفاسدة . ويخالف القراض ؛ فإن العامل دخل في
العقد على أن العمل مقابل بالأجرة بالعوض ، وعند الفساد أوجبنا عوض
المثل ، وهو مذهب أبي حنيفة .^(٥)

والثاني : تجب له أجرة المثل^(٦) ؛ لأن في مقتضى الشركة أن يكون

(١) وهو الأصح، صححه : الرافعي والنووي - رحمهما الله - . قال الدِّمِيرِي في النجم الوهاج (١٧/٥) : «وبهذا أفتى القفال» .

ولأنه عمل حصل في الشركة من غير شرط عوض ، والعمل في الشركة لا يقابله العوض ، ألا ترى أن العقد لو كان صحيحاً ، وزاد عمل أحدهما ، لا يستحق عليه شيئاً ، بخلاف القراض ، فإن العمل هناك بمقابلة العوض .

وانظر : التهذيب ١٩٧/٤ ، الوسيط ٢٦٧/٣ ، فتح العزيز ٤٢٨/١٠ - ٤٢٩ ، روضة الطالبين ٢٨٤/٤ - ٢٨٥ ، فتح الجواد ٥٠٥/١ .

ساقط من : (م) .

في (م) : لأن .

ساقط من : (ج) .

(٥) انظر : المبسوط ١٥٧/١١ - ١٥٨ ، ٢١٦ - ٢١٩ ، بدائع الصنائع ٧٧/٦ ، الهداية مع شروحاتها : فتح القدير والعناية ١٩٠/٦ - ١٩١ ، الاختيار ١٨/٣ .

(٦) اختار هذا الوجه : زكريا الأنصاري والدِّمِيرِي والشَّارِبِي وشمس الدين الرملي والأردبيلي

العمل عليهما ، وكان عمل كل واحد منهما ~~(X)~~ مقابل بعمل صاحبه ، فإذا ~~(X)~~ لم يحصل المشروط قابلناه بالعوض ~~(X)~~.

وأيضاً : فإن للشريك ~~(X)~~ في عمله نفعا ؛ فإن الشيء يُشترى جملة بأكثر مما يشتري مشقصاً ~~(X)~~ ، وإذا عاد ~~(X)~~ نفع عمله عليه ، وجب له بإزاء عوضه ~~(X)~~ ، وعلى هذا : لو كان عمل أحدهما أكثر من عمل الآخر ، فهل يستحق في (مقابلة عمله) ~~(X)~~ زيادة (على عمل صاحبه) ~~(X)~~ شيئاً ~~(X)~~ أم لا ؟ فعلى ما

والباجوري - رحمهم الله - .

قال الإمام الرافعي - رحمه الله - في فتح العزيز (١٠/٤٢٨ - ٢٤٩) : «وهو ظاهر ما أجاب به الشيخ أبو حامد، كما لو فسد القراض، فيستحق العامل أجرة المثل». انظر : الحاوي الكبير ٦/٤٧٨ ، التهذيب ٤/١٩٧ ، حلية العلماء ٥/٩٦ ، روضة الطالبين ٤/٢٨٤ ، أسنى المطالب ٢/٢٥٨ ، النجم الوهاج ٥/١٧ ، مغني المحتاج ٣/٢٢٨ - ٢٢٩ ، الأنوار لأعمال الأبرار ١/٤٧٥ - ٤٧٦ ، نهاية المحتاج ٥/١٢ ، حاشية الباجوري على ابن قاسم ١/٣٨٥ .

~~(X)~~ ساقط من : (ج) .

~~(X)~~ ساقط من : (م) .

~~(X)~~ في (ج) : وإذا .

~~(X)~~ في (م) : بعوض .

~~(X)~~ في (م) : الشريك .

~~(X)~~ في (م) : متعينا .

~~(X)~~ في (م) : ادعى .

~~(X)~~ في (م) : عوض .

~~(X)~~ في (م) : مقابلته .

~~(X)~~ في (م) : عمل على صاحبه .

ذكرنا ~~X~~ من الوجهين (٣).

-
- (٣) ~~X~~ ساقط من : (ج) .
~~X~~ في (م) : ذكرناه .
 (٣) انظر : المراجع السابقة في نفس المسألة.

الفصل الرابع

في حكم تصرفات الشريك ، وحكم مال الشركة

وفيه ثماني مسائل :

- المسألة الأولى : شراء أو بيع الشريك بما لا يتغابن بمثله.
- المسألة الثانية : إذا اشترى شيئاً لنفسه ولشريكه فظهر فيه عيب.
- المسألة الثالثة : إذا باع أحد الشريكين مالاً ثم ادعى بأنه مشترك.
- المسألة الرابعة : إذا تلف المال عند أحد الشريكين.
- المسألة الخامسة : ادعاء أحد الشريكين على الآخر بالخيانة.
- المسألة السادسة : اختلاف الشريكين في قبض الثمن وتلفه.
- المسألة السابعة : اختلاف الشريكين فيما في يد أحدهما: هل هو من عين ماله أو من مال الشركة؟
- المسألة الثامنة : اختلاف الشريكين في الاستيفاء من مال الشركة.

الفصل الرابع

في حكم تصرفات الشريك، وحكم مال الشركة

وفيه ثماني مسائل :

[١٩٢] إحداها : [شراء أو بيع الشريك بما لا يتغابن بمثله] :

حكم تصرفات الشريك (في مال شريكه) ~~❌~~ ، (وحكم مال الشركة) ~~❌~~ ،
 كحكم تصرفات الوكيل، لا ~~❌~~ يجوز / إلا بعوض المثل ، حالاً ، بنقد ~~❌~~ البلد ، [م/١/٣٩]
 على ما سنذكره في الوكيل. (٥)

~~❌~~ ساقط من : (ج) .~~❌~~ ساقط من : (م) .~~❌~~ في (م) : ولا .~~❌~~ في (م) : وبنقد .

(٥) وبيان ذلك: أن الشركة إذا تمت بين الشريكين، ووجد الإذن من الطرفين، تسلط كل واحد

منهما على التصرف، وسبيل تصرف الشريك كسبيل تصرف الوكيل، فلا يبيع نسيئة، ولا

بغير نقد البلد، ولا يبيع ولا يشتري بالغبن الفاحش إلا إذا أذن الشريك.

قال الدّميري - رحمه الله - في النجم الوهاج (١٥/٥): «وأغرب الشيخ كمال الدّين بن

يونس، فجوّز البيع بغير نقد البلد، كما في القراض».

انظر : الحاوي الكبير ٤٨٧/٦، المهذب ٣٤٦/١، التهذيب ٢٠٢/٤، البيان ٣٨٠/٦،

فتح العزيز ٤٢٢/١٠، روضة الطالبين ٢٨٢/٤ - ٢٨٣، غاية المحتاج ٩/٥، الاعتناء في

الفروق والاستثناء (م/١١٣/ب).

ولو باع مالاً من أموال الشركة^(٣) (بالغبن ، فالبيع في نصيب شريكه)✕

باطل^(٤) ، وفي نصيبه قولاً تفريق الصفقة .^(٥)

وإن اشترى بالغبن بضمن ✕ في الذمة ، ونقد الثمن من مال الشركة ، وقع

الشراء له ، وعليه رد نصيب صاحبه / من الثمن المبذول.^(٦) [ج/٢٤]

✕ في (م) : مال .

(٢) وقال في حال البيع : أنه من مال الشركة، أو قامت به البينة.

انظر : بحر المذهب ١٣٨/٨.

✕ في (م) : فالغبن المعين في نصيب صاحبه .

(٤) قولاً واحداً؛ لأن مطلق الإذن يقتضي البيع بضمن المثل.

انظر : بحر المذهب ١٣٨/٨، البيان ٣٨١/٦.

(٥) فإذا قلنا : يبطل البيع في نصيب البائع، فهما على الشركة كما كانا.

وإن قلنا : لا يبطل، بطلت الشركة بينهما في المبيع؛ لأن حصته منه صارت للمشتري

بالاتباع، فيكون المشتري شريكاً شركه.

قال العمراني - رحمه الله - في البيان (٣٨١/٦) : «قال أبو إسحاق: ولا يضمن البائع

نصيب شريكه ما لم يسلمه؛ لأن ذلك موضع اجتهاد؛ لوجود الاختلاف فيه».

وقد حكى هذا القول عن أبي إسحاق المروزي الشيخ أبو حامد، كما نصَّ على ذلك

ابن الصباغ في الشامل (ج ٣/٢٠١ أ)، وأبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٣٨/٨)،

وأبو بكر الشاشي في حلية العلماء (١٠٥/٥).

انظر : الحاوي الكبير ٤٨٨/٦، التهذيب ٢٠٢/٤، البيان ٣٨١/٦، فتح العزيز

٤٢٢/١٠ - ٤٢٣، روضة الطالبين ٢٨٣/٤، أسى المطالب ٢٥٧/٢، النجم الوهاج

١٥/٥، مغني المحتاج ٢٢٧/٣، نهاية المحتاج ٩/٥.

✕ في (ج) : بالثمن .

(٧) فيلزم المشتري جميع ما اشتراه، فيؤدي الثمن من خالص ماله، ولا يلزم شريكه ذلك؛ لأن

الإذن يقتضي الشراء بضمن المثل، فإنَّ نقد الثمن من مال الشركة، ضمن نصيب شريكه

بذلك؛ لأنه تعدى بذلك.

وإن اشترى بعين مال الشركة، فسد في نصيبه، وفي نصيب صاحبه قولاً

تفريق الصفقة.^(١)

انظر : مختصر المزني ٢٠٧/٨، الحاوي الكبير ٤٨٧/٦، بحر المذهب ١٣٨/٨، الوسيط ٢٦٦/٣، حلية العلماء ١٠٤/٥ - ١٠٥، التهذيب ٢٠٢/٤، البيان ٣٨٠/٦، فتح العزيز ٤٢٣/١٠، روضة الطالبين ٢٨٣/٤، أسنى المطالب ٢٥٧/٢، مغني المحتاج ٢٢٧/٣.

(١) لعل هذه المسألة التي نصَّ عليها المؤلف أبو سعد المتولي - رحمه الله - فيها خطأ من الناسخين في كلا النسختين، أو أن ما ذكره - هنا - يعبر عن رأيه في المسألة، وهو يخالف ما نص عليه فقهاء الشافعية في كتبهم التي رجعت إليها، والذي يغلب على ظني، أن هذا ليس رأياً له؛ لأنه لو كان رأياً له يخالف فيه بقية أئمة وعلماء مذهبه، فإنك تجد في الغالب أن أحدهم ينقل رأي المتولي في كتابه، كما هي عادتهم من خلال التبعية والاستقراء، فيقول: قال المتولي، وقال صاحب التتمة. والله أعلم.

أما بالنسبة لهذه المسألة: فالمنصوص عليه في كتب الشافعية المعتمدة - التي اطلعت عليها - أن الشريك إذا اشترى شيئاً بعين مال الشركة، فسد في نصيب شريكه، وفي نصيبه قولاً تفريق الصفقة.

قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٣٨/٨) : «وإن كان اشتراه بعين مال الشركة، فالشراء باطل في نصيب شريكه، قولاً واحداً، وفي نصيبه قولان، بناء على تفريق الصفقة».

وقال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٢٨٣/٤) : «وإن اشترى بالغبن، نظر: إن اشترى بعين مال الشركة، فهو كما لو باع».

وقال العمراني - رحمه الله - في البيان (٣٨٠/٦) : «وإن اشتراه بعين مال الشركة، لم يصح الشراء في نصيب الشريك؛ لأن العقد تعلّق بعين المال، وهل يبطل في نصيب المشتري؟ فيه قولان، بناء على القولين في تفريق الصفقة.

فإن قلنا: يبطل، فهما على شركتهما كما لو كانا.

وإن قلنا: يصح الشراء في نصيبه، انفسخت الشركة بينهما في قدر الثمن؛ لأن حقه من الثمن قد صار للبائع، فيكون البائع شريك شريكه بقدر الثمن، ويكون شريك البائع في

[١٩٣] [المسألة] الثانية : [إذا اشترى شيئاً لنفسه ولشريكه فظهر فيه

عيب]:

إذا اشترى شيئاً لنفسه ~~✗~~ ولشريكه ، فظهر (في المبيع) ~~✗~~ عيب^(٣)، فقد ذكرنا أن المشتريين إذا وجدا بالمبيع عيباً ، هل يجوز لأحدهما أن يرد نصيبه بالعيب أم لا ؟ والحكم ~~✗~~ في هذه المسألة كذلك^(٥)؛ لأن أحدهما وإن انفرد

==
السلعة».

قال الباجوري في حاشيته على ابن قاسم الغزي -رحمهما الله- (٣٨٥/١): «قوله: وفي نصيبه قولاً تفريق الصفقة، فقل: يبطل فيه -أيضاً-، والأصح: الصحة في نصيبه دون نصيب شريكه».

انظر : الحاوي الكبير ٤٨٧/٦ - ٤٨٨ ، حلية العلماء ١٠٤/٥ ، التهذيب ٢٠٢/٤ ، فتح العزيز ٤٢٣/١٠ ، أسنى المطالب ٢٥٧/٢ ، مغني المحتاج ٢٢٧/٣ ، النجم الوهاج ١٥/٥ ، نهاية المحتاج ٩/٥ - ١٠ ، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٧٥/١ ، فتح الجواد ٥٠٥/١ ، حاشية قليوبي وعميرة ٤١٩/٢ - ٤٢٠ .

~~✗~~ في (م) : بعينه .

~~✗~~ في (م) : بالمبيع .

(٣) فإن اتفقا على رده، أو إمساكه، فلا كلام، وإن أراد أحدهما الرد، وأراد الآخر الإمساك، فإن كانا قد عقدا جميعاً عقد البيع، فلا أحدهما أن يرد نصيبه دون نصيب شريكه.

انظر : مختصر المزني ٢٠٧/٨ ، البيان ٣٧٨/٦ .

~~✗~~ في (م) : فالحكم .

(٥) قال الماوردي -رحمه الله- في الحاوي الكبير (٤٨٦/٦) : «وقد مضت هذه المسألة في

كتاب البيوع، وذكرنا أن الشريكين في العبد إذا باعاه صفقة من رجل فوجد به عيباً، فله رد جميعه عليهما، وله رد نصفه على أحدهما... فأما إن اشترى الرجلان عبداً بينهما صفقة

==

بالشراء، فالملك وقع مشتركاً ، هذا إذا كان البائع يعلم أنه يشتري لنفسه ولشريكه^(٣) ، (فإذا لم يكن البائع عالماً بأنه يشتري لنفسه ولشريكه^(٤) ، فليس لأحدهما أن ينفرد برد نصيبه ؛ لأن من^(٥) الظاهر أن من يشتري شيئاً ، يشتري لنفسه ، وليس لشريكه أن يلزم البائع حكماً بخلاف الظاهر .^(٥)

== من رجل، ثم وجداه معيماً، فلهما ردّ جميعه على بائعه، ولأحدهما ردّ نصفه دون شريكه» .

(م) : وشريكه .

(٢) بيانها : إن كان قد ذكر عند الشراء: أنه يشتريه لنفسه ولشريكه، فهل له أن ينفرد برد نصيبه دون شريكه؟ فيه وجهان:

الأول : له ذلك؛ لأن ذكر ذلك كأنهما باشرا ذلك وأوجب لهما؛ ولأن البائع قد علم أن الصفقة لنفسين، فصار كما لو اشترى شيئاً بأنفسهما.

وهذا الوجه هو الأصح والأظهر، وهو اختيار أبي علي بن أبي هريرة - رحمه الله -.

والثاني : ليس له ذلك؛ لأنه أوجب إيجاباً واحداً، فلا يُبْعَضُ عليه؛ ولأنه وإن ذكر أنه يشتري له ولشريكه، فحكم العقد له، فليس له ذلك إلا أن يجتمعا على الرد؛ لأن ذلك يوجب تفريق الصفقة، بخلاف المباشرة.

وهو قول واختيار أبي إسحاق المروزي، وضعفه القاضي أبو الطيب الطبري.

وحكى هذان الوجهان عن الشيخ أبي حامد، العمراني في البيان (٣٧٩/٦).

وانظر : مختصر المزني ٢٠٧/٨، الحاوي الكبير ٤٨٦/٦، بحر المذهب ١٣٧/٨، حلية العلماء ١٠٤/٥، البيان ٣٧٩/٦.

(ج) : ساقط من .

(م) : ساقط من .

(٥) هذا إذا لم يذكر عند الشراء: أنه يشتريه لنفسه ولشريكه، فلم يكن له أن ينفرد بالرد؛ لأن ظاهر الحال: أن العقد تعلق به وحده، فلا يقبل قوله: إني اشتريته للغير.

انظر: الحاوي الكبير ٤٨٦/٦؛ بحر المذهب ١٣٧/٨، البيان ٣٧٩/٦، مغني المحتاج

[١٩٤] [المسألة] الثالثة : [إذا باع أحد الشريكين مالاً ثم ادعى بأنه**مشارك]**

إذا باع أحد الشريكين مالاً من إنسان ، ثم ادعى بعد ذلك أنه مشترك ،
وأن العقد وقع بغير إذن الشريك ، لا تسمع دعواه^(١) ؛ كما لو باع عبداً ثم قال :
كنت أعتقته قبل البيع ، وإن جاء شريكه وادعى ذلك ، فعليه إقامة البينة أن
المال كان مشتركاً ، وإذا أقام البينة على ذلك ، فإن صدقه المشتري فيما
ادعاه ~~من عدم الإذن~~ ، فلا كلام . وإن كذبه ، فالقول قوله مع يمينه ، فإذا ~~حلف~~
حلف فسد البيع في نصيبه ، وفي الباقي قولاً تفريق الصفقة.^(٢)

[١٩٥] [المسألة] الرابعة : [إذا تلف المال عند أحد الشريكين]

٢٣٠/٣ ، نهاية المحتاج ١٤/٥ .

- (١) ولم يقبل قوله على المشتري؛ لأن الظاهر أنه باع ملكه.
قال العمراني - رحمه الله - في البيان (٣٧٩/٦) : «قال الشيخ أبو حامد: فيحلف
المشتري: أنه لا يعلم ذلك».
وانظر : الحاوي الكبير ٤٨٨/٦ ، الشامل (ج ٣/ل ٢٠٠/ب) ، بحر المذهب ١٣٧/٨ -
١٣٨ .

(X) في (م) : يدعيه .

(X) في (م) : وإذا .

- (٤) انظر : الحاوي الكبير ٤٨٨/٦ ، الشامل (ج ٣/ل ٢٠١/أ) ، بحر المذهب ١٣٧/٨ - ١٣٨ ،
البيان ٣٧٩/٦ .

المال في يد الشريك يكون أمانة ، حتى لو تلف من غير تفريط لم يلزمه الضمان ؛ لأنه لم يأخذه لمنفعة نفسه ، وإنما أخذه ~~ل~~ لمنفعة مالكه حتى / يبيع ويحصل له الربح ^(٣)، فإذا ~~أ~~ ادعى الهلاك أو الرد، كان القول قوله مع يمينه ^(٤)، كالمودع سواء ~~أ~~ ^(٥).

[م/ب/٣٨]

~~أ~~ في (م) : أخذ .

(٢)

لأنه نائب عن شريكه في الحفظ، فكان الهالك في يده، كالهالك في يد المالك.
انظر : مختصر المزني ٢٠٨/٨، الودائع لمنصوص الشرائع (م/ل/٧٢/ب)، الحاوي الكبير ٤٨٩/٦، المذهب ٣٤٧/١، التهذيب ٢٠٢/٤، البيان ٣٧٩/٦، فتح العزيز ٤٣٩/١٠ - ٤٤٠، منهاج الطالبين ص ٦٤، روضة الطالبين ٢٨٦/٤، مغني المحتاج ٢٢٩/٣، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/ل/١١٤/أ)، شرح البهجة ١٧٠/٣، فتح الجواد ٥٠٦/١، حاشية الباجوري ٣٨٤/١.

~~أ~~ في (م) : وإذا .

(٤)

لأنه يتعذر عليه إقامة البينة على الهلاك، هذا إذا ادعى الهلاك بسبب غير ظاهر.
إما إذا ادعى الهلاك بسبب ظاهر، لم يقبل قوله حتى يقيم البينة على السبب الظاهر؛ لأنه يمكنه إقامة البينة عليه، فإن شهدت البينة بالسبب، وبهلاك المال فيه، فلا كلام، وإن شهدت البينة بالسبب، ولم تذكر هلاك المال، فالقول قول الشريك مع يمينه؛ أنه هلك بذلك.

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: بحر المذهب ١٣٩/٨، الوسيط ٢٦٩/٣، المحرر في فقه الشافعية (م/ل/٥٢/أ)، أسنى المطالب ٢٥٨/٢، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٧٦/١ - ٤٧٧، النجم الوهاج ١٧/٥ - ١٨، إخلاص الناوي ٢٤٧/٢، نهاية المحتاج ١٣/٥.

~~أ~~ ساقط من : (م) .

(٦)

أي : قياساً على المودع والوكيل، إذا أطلق التلف أو أسنده إلى سبب خفي.
انظر : الحاوي الكبير ٤٨٩/٦، بحر المذهب ١٣٩/٨، التهذيب ٢٠٢/٤، فتح العزيز ٤٣٩/١٠ - ٤٤٠، روضة الطالبين ٢٨٦/٤، النجم الوهاج ١٧/٥، مغني المحتاج ٢٢٩/٣، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/ل/١١٤/أ)، فتح الجواد ٥٠٦/١، حاشية الباجوري ٣٨٤/٣، نهاية المحتاج ١٣/٥.

[١٩٦] [المسألة] الخامسة : [ادعاء أحد الشريكين على الآخر

بالخيانة]:

لو ادعى أحدهما على الآخر خيانة^(١)، لا تسمع الدعوى حتى يبين قدر الخيانة^(٢)؛ لأن الدعوى لا تسمع إلا معلومة^(٣)، فإذا بيّن القدر، إن أقام عليه بينة فلا كلام، وإن لم يكن له^(٤) بينة، فالقول قول المدعى عليه^(٥)؛ عليه^(٥)؛ لأن الأصل عدم الخيانة^(١).

(١) الخيانة: في اللغة: هي من خان الشيء خونا وخيانة وخيانة: نقصه، وخان الأمانة: لم يؤدّها، أو بعضها، وخان فلاناً: غدر به، وخان النصيحة: لم يُخلص بها، والخائن: هو الذي يخون ما في يده من الأمانات.

والخيانة: اصطلاحاً: هي جحود ما أُؤتمن عليه.

وقيل: مخالفة الحق بنقض العهد في السرّ، وهي ضد الأمانة.

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي.

انظر: لسان العرب ١٣/١٤٥، مختار الصحاح ص ٨١، معجم مقاييس اللغة ٢/٢٣١، القاموس المحيط ١/١٥٤١، المصباح المنير ص ١٨٤، المغرب ص ١٥٦، التوقيف ص ٣٢٩-٣٣٠، المطلع ص ٤١٢، المفردات، للراغب ص ١٦٢، أساس البلاغة ٢/١٧٨، الموسوعة الفقهية ٢٠/١٨٥، معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٣، القاموس الفقهي ص ١٢٤-١٢٥، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٢/٦٥.

(٢) أي: يظهرها بقدر معلوم ووصف معلوم، بحيث يمكن الحاكم الحكم به، كأن يقول: خاني في عشرة دنائير مثلاً.

انظر: الحاوي الكبير ٦/٤٨٨-٤٨٩، بحر المذهب (ج ٣/ل ٢٠١/أ)، بحر المذهب ٨/١٣٩، التهذيب ٤/٢٠٢.

(٣) في (م): معلوما.

(٤) ساقط من: (م).

(٥) أنه ما خاناه فيما يدعيه، مع يمينه.

[١٩٧] [المسألة] السادسة : [اختلاف الشريكين في قبض الثمن**وتلفه] :**

إذا باع أحد الشريكين بعض الأموال المشتركة ، وأقرَّ بأنه قبض الثمن ،
وادعى تلفه ، وأنكر شريكه الآخر القبض ، فهل يقبل إقرار الشريك أم لا ؟

الحكم ❌ فيه كالحكم في الوكيل إذا أقرَّ بقبض الثمن ، وسنذكره ❌ .

فإذا ❌ قلنا : يقبل إقراره (٥) ، فيحلفه عند إنكار الشريك ، ولو حلف ثم

[٣٤/ب/ج]

انظر : الحاوي الكبير ٦/٤٨٨ ، الشامل (ج ٣/ل ٢٠١/أ) ، بحر المذهب ٨/١٣٩ ،
التهذيب ٤/٢٠٢ ، البيان ٦/٣٨٠ ، شرح مختصر التبريزي ص ٢٣٥ .
(١) ولأنه أمين وبريء الذمة ، والأصل عدمها .

انظر : مختصر المزني ٨/٢٠٨ ، الحاوي الكبير ٦/٤٨٨ - ٤٨٩ ، المذهب ١/٣٤٧ ، الشامل
(ج ٣/ل ٢٠١/أ) ، بحر المذهب ٨/١٣٩ ، الوسيط ٣/٢٦٩ ، التهذيب ٤/٢٠٢ ، البيان
٦/٣٨٠ ، فتح العزيز ١٠/٤٤٠ ، روضة الطالبين ٤/٢٨٦ ، أسنى المطالب ٢/٢٥٨ ، الغاية
القصوى ١/٥٣٩ ، فتح الجواد ١/٥٠٦ .

❌ في (م) : فالحكم .

❌ في (م) : وسنذكر .

❌ في (م) : فأما إذا .

(٥) يقبل قوله في القبض والتلف ، مع يمينه ؛ لأنه آمنه فيه ، فكذلك إذا قال الوكيل : بعث
وقبضت الثمن ، وتلف في يدي ، وقال الموكل : لم تقبضه ، فالقول قول الوكيل ؛ لأنه أقامه
مقام نفسه ، فإقراره بقبضه من المشتري بمنزلة إقرار الموكل .

انظر : الشامل (ج ٣/ل ٢٠٤/أ) ، بحر المذهب ٨/١٤٥ - ١٤٦ ، الوسيط ٣/٢٧٠ ،
البيان ٦/٣٨٧ .

خرج المبيع مستحقاً، يرجع ~~المشتري~~ على البائع ، وليس للبائع / أن يرجع على شريكه ، هكذا ذكره أبو العباس ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يستحق الرجوع عليه بيمينه ، ولا يجوز أن يعتبر يمينه في إثبات حق الرجوع على الغير. (٢)

[١٩٨] [المسألة] السابعة : [اختلاف الشريكين فيما في يد أحدهما:

هل هو من عين ماله أو من مال الشركة؟]:

إذا كان في يد أحد الشريكين عين مال ، فادعى الشريك أنه من مال الشركة ، وأنكر الآخر وقال : بل من عين مالي ، فالقول قول من الشيء في

(٢) في (م) : يرجع .

(٢) قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٤٦/٨) : «وقال بعض أصحابنا بخراسان: إن كان أمره بالبيع بثمن مؤجل، لم يقبل قول الوكيل، إذ لا يزعم الموكل أنك بالتسليم صرت ضامناً، وإن كان أمره بالبيع بثمن حال، فيه وجهان: أحدهما: يقبل؛ لأنه لو لم يقبل، لزمه الضمان حين سلم المبيع، ولم يقبض الثمن، والثاني: يقبل في حقه حتى لا يضمن، فأما في أن يبرأ المشتري بقوله عن حق الموكل، فلا.

وقال ابن الحداد - رحمه الله - : لو كان له على رجل دين، فوكل رجلاً بقبضه، فقال الوكيل: قبضت وتلف في يدي، لا يقبل قوله، ولا قول من عليه الدين إلا بينة، بخلاف مسألة الوكيل بالبيع، والفرق ما أشار الخراسانيون».

وانظر : الشامل (ج/٢٠٤/أ)، الوسيط ٢٦٩/٣ - ٢٧٠، البيان ٣٨٧/٦، فتح العزيز ٤٤٣/١٠ - ٤٤٧، روضة الطالبين ٢٨٧/٤ - ٢٨٨، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٧٧/١ -

يده ، فيحلف على ذلك ، وتسقط الدعوى.^(١)

وكذلك لو ادعى أنه خالص ماله ، وقال صاحب اليد : المال مال الشركة ، فالقول قول من المال في يده ، فإذا حلف ، يقضي بأنه مشترك بينهما.^(٢)

[١٩٩] [المسألة] الثامنة: [اختلاف الشريكين في الاستيفاء من مال

الشركة]:

إذا كان في يد أحدهما ألف درهم ، وقال لشريكه الآخر : هذه ألف

(١) علل الشيرازي - رحمه الله - لذلك ، فقال في المذهب (١/٣٤٧): «فالقول قوله مع يمينه؛ لأن الظاهر مما في يده أنه ملكه».

[٣٩/م]

وهذا يقع عند ظهور الريح فيه ، أما ما يقع عند ظهور الخسران ، فهو لو قال المشتري : اشتريته من الشركة ، وقال الآخر : بل لنفسك ، فالمصدق المشتري ؛ لأنه أعرف بمقصده .

انظر : مختصر المزني ٢٠٨/٨ ، الحاوي الكبير ٤٨٨/٦ ، بحر المذهب ١٣٩/٨ ، الوسيط ٢٦٩/٣ ، التهذيب ٢٠٢/٤ ، البيان ٣٨٠/٦ ، فتح العزيز ٤٤٠/١٠ - ٤٤١ ، روضة الطالبين ٢٨٦/٤ ، شرح مختصر التبريزي ص ٢٣٥ .

❌ في (ج) : ولذلك .

(٣) انظر المراجع السابقة ، بالإضافة إلى : المحرر في فقه الشافعية (م/٥٢ أ-ب) ، أسنى المطالب ٢٥٨/٢ ، النجم الوهاج ١٨/٥ ، مغني المحتاج ٢٢٩/٣ - ٢٣٠ ، حاشية الباجوري على ابن قاسم ٣٨٤/١ ، الأنوار لأعمال الأبرار ٤٧٧/١ .

❌ في (م) : هذا .

من مال الشركة ، وقد أخذت أنت لنفسك ألفاً، وهذه الألف لي ، وقال الذي في يده المال : لا بل أنت أخذت نصيبك من مال الشركة ، والألف لي ، فكل واحد منهما يحلف أنه ~~✗~~ ما استوفى من / مال الشركة شيئاً، وتجعل الألف شركة بحكم إقرارهما . وهكذا إن ادعى الشريك أن الألف نصيبي من مال الشركة، (وقد استوفيت أنت نصيبك، وقال الذي في يده الألف : بل الألف من مال الشركة) ~~✗~~ وما استوفيت شيئاً ، يحلف على ذلك ، وتجعل الألف شركة. (٣)

~~✗~~ في (م) : بأنه .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

(٣) فالقول قول المدّعي أنه مشترك؛ لاتفاقهما على أنه من مال الشركة، والأصل بقاؤه.

انظر : الحاوي الكبير ٤٨٨/٦، المهذب ٣٤٧/١، بحر المذهب ١٤٠/٨، الوسيط

٢٦٩/٣، التهذيب ٢٠٢/٤ - ٢٠٣، فتح العزيز ٤٤٠/١٠ - ٤٤١، روضة الطالبين

٢٨٦/٤، أسنى المطالب ٢٥٨/٢، النجم الوهاج ١٨/٥، مغني المحتاج ٢٢٩/٣ - ٢٣٠،

حاشية الباجوري على ابن قاسم ٣٨٤/١ - ٣٨٥، حاشية الكمثرى والحاج إبراهيم على

الأنوار ٤٧٧/١.

كتاب الوكالة

كتاب الوكالة

الوكالة في اللغة : بمعنى التفويض ، يقال : وكَّل فلان فلاناً أي : فوَّض أمره إليه ، وهذا معناه في الشريعة .^(١)

(١) الوكالة : في اللغة : بفتح الواو وكسرهما، من وكَّلْتُ الأمر إليه وكَلَّاً ووَكُلاً، فَوَّضْتُه إليه، واكتفيْتُ به، والوكيل: فَعِيل بمعنى مفعول؛ لأنه موكول إليه، ويكون بمعنى فاعل، إذا كان بمعنى الحافظ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ رُفُودٌ﴾ سورة آل عمران، جزء من الآية (١٧٣)، والوكيل اسم من أسماء الله تعالى، بمعنى: المقيم الكفيل بأرزاق العباد، والجمع : وكلاء، ووَكَّلْتُهُ توكيلاً فتوَكَّل: قَبِلَ الوكالة، وتوَكَّل على الله: اعتمد عليه ووثق به، واتَّكَل عليه في أمره كذلك. والاسم: التَّكْلَان، بضم التاء، وتوَاكَل القومُ تَوَاكُلاً، اتَّكَل بعضهم على بعض، ووَكَّلْتُهُ إلى نفسه وكُولا: لم أَقُمُ بأمره، ولم أَعِنه. والوكالة بمعنى: الحفظ -أيضاً- وهو اسم مصدر بمعنى التوكيل. واصطلاحاً: تفويض شخص مائة فعله، مما يقبل النيابة إلى غيره، ليفعله في حياته. وأركانها : أربعة: مُوَكَّل، ووكيل، وموَكَّل فيه، وصيغة.

انظر : لسان العرب ٧٣٤/١١ وما بعدها، مختار الصحاح ص٣٠٦، القاموس المحيط ص١٣٨١، تاج العروس ١٥٩/٨ - ١٦٠، المصباح المنير ص٦٧٠، المغرب ص٤٩٤، طلبه الطلبة ص١٣٧ - ١٣٨، شرح حدود ابن عرفة ص٣٢٧، التوقيف ص٧٣٢، تحرير ألفاظ التنبيه ص٢٠٦، أنيس الفقهاء ص٢٣٧ - ٢٣٩، المطلع ص٢٥٨، بحر المذهب ١٤٨/٨، أسنى المطالب ٢/٢٦٠، مغني المحتاج ٣/٢٣١ - ٢٣٢، تحفة المحتاج ٥/٢٩٤ - ٢٩٥، حاشية قليوبي وعميرة ٢/٤٢٢، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/١١٤/ب)، إعانة الطالبين ٣/٨٤، كفاية الأخيار ص٢٧١، المعجم الوسيط ص١٠٥٤ - ١٠٥٥، القاموس الفقهي ص٣٨٦ - ٣٨٧.

[illegible]

أصحاب الكهف^(٣): ﴿٤﴾ ..

[illegible]

قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٤٨/٨) : «فجوز العمل عليها؛ وذلك بحكم النيابة عن المستحقين»، وانظر : الشامل (ج ٣/ل ٢٠٤/أ-ب).

(X) في النسختين : (ج) و (م) بلفظ : جميع . وهو خطأ ، وما أثبتته أصح .

(X) في (م) : الله عز وجل .

(٣) الكهف : هو البيت المنقور في الجبل، أو كالغار في الجبل إلا أنه أوسع، فإذا صُتِرَ فهو غار، وجمعه: كُهُوف، وتكهُفَت البئر: صار فيها مثل ذلك، والكهف: الملجأ، يقال: هو كهف قومه، واكتهف: لزم الكهف.

انظر : لسان العرب ٣١٠/٩ وما بعدها، مختار الصحاح ص٢٤٢، القاموس المحيطة ص١١٠، التوقيف ص٦١٢، المطلع ص١٠٧، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٩٥، تحرير ألفاظ التنبيه ص٨٧، المعجم الوسيط ٨٠٣/٢.

(٤) أصحاب الكهف : هم أولئك الفتية الذين فروا بدينهم من قومهم؛ لئلا يفتنهم عنه، فهربوا منهم، فلجأوا إلى غار في جبل، ليختفوا عن قومهم، فقالوا حين دخلوا سائلين من الله رحمته ولطفه بهم ﴿

سورة الكهف، جزء من الآية (١٠).

وكانوا أيام ملك اسمه (دقيوس)، ويقال: (دقيانوس)، وكانوا بمدينة اللروم اسمها: أفسوس، وملكهم يعبد الأصنام.

انظر : تفسير ابن كثير ٧٤/٣، تفسير القرطبي ٣٥٨/١٠ وما بعدها، زاد المسير ١٠٨/٥ وما بعدها، الدر المنثور ٢٦٣/٥ وما بعدها، فتح القدير ٢٧١/٣ وما بعدها، تفسير الصنعاني ٣٩٥/٢، البدء والتاريخ ١٢٨/٣، البداية والنهاية ١١٣/٢، الكامل في التاريخ ٢٥١/١، ٢٧٤، المنتظم ١٥١/٢، تاريخ ابن خلدون ١٧٣/٢، تاريخ الطبري ٣٥٥/١، تاريخ اليعقوبي ١٥٤/١.

(٥) **الْوَرَقُ** : وفيها ثلاث لغات: بفتح الواو وكسر الراء، ويجوز إسكان الراء مع فتح الواو وكسرها، قال الأكثرون من أهل اللغة: هو مختص بالدرهم المضروبة. وقال جماعة: يطلق على كل الفضة وإن لم تكن مضروبة، والجمع : أوراق، ووراق؛ والرقعة مثل: عِدَّةٍ مثل الورق.

وَالْوَرَّاقُ : الكثير الدراهم، ورجل ورَّاق: صاحب ورق.
 انظر : لسان العرب ٣٧٤/١٠ وما بعدها، مختار الصحاح ص٢٩٩، القاموس المحيط
 ص١١٩٨، المصباح المنير ص ٦٥٥، المغرب ص٤٨٣، تحرير ألفاظ التنبيه ص١١٣،
 أنيس الفقهاء ص٢٩٣، الزاهر ص١٥٥، المطلع ص٢٠٨، النهاية في غريب الحديث
 والأثر ٢/٢٥٤، المعجم الوسيط ٢/١٠٢٦، القاموس الفقهي ص٣٧٨.
 (١) سورة الكهف، جزء من الآية (١٩)، وتتمامها قوله تعالى : ﴿

سورة الكهف، جزء من الآية (١٩)، وتتمامها قوله تعالى : ﴿

مكررة في (م) .

(٣) قال الماوردي - رحمه الله - في الخاوي الكبير (٤٩٣/٦) : «فلما أضاف الورق إلى جميعهم
 أحلَّ لهم استنابة أحدهم، دلَّ على جواز الوكالة وصحة الاستنابة».
 قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٤٨/٨) : «وهذا توكيل بالشراء».
 وانظر: أنيس الفقهاء ص٢٣٨ - ٢٣٩.

(٤) سورة النساء، جزء من الآية (٦)، وتتمامها قوله تعالى : ﴿

واردة في الأوصياء ، والوصي نائب (عن الأب) ❌ في مال الطفل، وإذا جاز للأب أن يستنيب في مال الطفل بعد موته ، فلأن يجوز للمالك في حال الحياة أولى. (٣)

000000 000000 0 0000000000 000 0000000000 0000000000 000000000000
 000000000000 00000000 000000 000000 0000000000000000 00000000
 000000000000 0000000000 0000000000 0000000 0 00000000000000
 . 00000000 000000 0000000000 0 0000000000 000000000000

(X) في (م) : والآية .

(X) في (م) : في الأدب .

(٣) قال المزني - رحمه الله - في مختصره (٢٠٩/٨) لبيان وجه الدلالة من الآية: «فَأَمْرٌ بِحِفْظِ أَمْوَالِهِمْ حَتَّى يُؤْتَوْنَ مِنْهُمْ الرِّشْدَ، وَهُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْبُلُوغِ مُصْلِحاً لِمَالِهِ، عَدَلاً فِي دِينِهِ»، ثم قال المزني: «فَإِذَا جَازَ أَنْ يَقُومَ بِمَالِهِ بِتَوْصِيَةِ أَبِيهِ بِذَلِكَ إِلَيْهِ، وَأَبُوهُ غَيْرُ مَالِكٍ، كَانَ أَنْ يَقُومَ فِيهِ بِتَوَكُّيلِ مَالِكِهِ أَجْوزٌ».

وانظر: الحاوي الكبير ٤٩٣/٦، بحر المذهب ١٤٨/٨.

وهناك بعض الأدلة من القرآن، استدلل بها الشافعية على جواز الوكالة، ومنها:

١- قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ بُيُوتٌ مِّنْ بُيُوتِهِمْ هُنَّ أَمْشَقُهُنَّ بِأَعْيُنٍ يُصِيرُهُنَّ أَظْلُمًا كَلِيمًا ﴾
 يَوْمَ تُبْيَضُّ الْبُيُوتُ مِنْ بُيُوتِهِمْ هُنَّ أَمْسَقُهُنَّ بِأَعْيُنٍ يُصِيرُهُنَّ أَظْلَمًا كَلِيمًا
 يَوْمَ تَبْيَضُّ الْبُيُوتُ مِنْ بُيُوتِهِمْ هُنَّ أَمْسَقُهُنَّ بِأَعْيُنٍ يُصِيرُهُنَّ أَظْلَمًا كَلِيمًا . سورة البقرة، جزء من الآية (٢٨٢).

قال المزني - رحمه الله - في مختصره (٢٠٩/١) : «ووليّه عند الشافعي هو القيم بماله» .

قال الماوردي -رحمه الله- في الخواص الكبير (٤٩٣/٦) : «ووجه الدلالة منها: أنه لما جاز نظر الأولياء، ونظرهم إنما يكون بتوصية أب، أو تولية حاكم، وهما لا يملكان، كان توكيل المالك في ملكه أجوز».

٢- قوله تعالى حكاية عن قول يوسف عليه السلام - للعزيز : ﴿ ٥٥ ﴾

قال الماوردي - رحمه الله - في الحاوي الكبير (٤٩٤/٦) : «أي: وكلني على خزائن الأرض».

۳- وقوله تعالى : ﴿

والخبر : ما روي أن جابراً^(٢) أراد الخروج (إلى خير^(٣)) ، فأتى

﴿ سورة النساء، جزء من الآية (٣٥). ﴾

قال الماوردي - رحمه الله - في الحاوي الكبير (٤٩٤/٦) : «والحكم وكيل».

٤- وقوله تعالى : ﴿ ﴾

﴿ سورة يوسف، جزء من الآية (٩٣). ﴾

قال أبو المحاسن الروياني - رحمه الله - في بحر المذهب (١٤٨/٨) : «وهذه وكالة».

قال الشيخ زكريا الأنصاري - رحمه الله - في أسنى المطالب (٢٦٠/٢) : «وهذا شرع من

قبلنا، وورد في شرعنا ما يقره، كقوله تعالى ﴿ ﴾

﴿ الآية ».

وانظر : البيان ٣٩٣/٦، شرح البهجة ١٧١/٣، النجم الوهاج ٢٣٠/٥

٥- قوله تعالى : ﴿ ﴾

سورة المائدة، جزء من الآية (٢)، ومن البر والتقوى: أن يتوكل عن الغير بالقيام بأشغاله.

انظر : الشامل (ج ٣/٢٠٤ ب)، فتح الوهاب ٤٠٠/٣، تحفة المحتاج ٢٩٥/٥، مغني

المحتاج ٢٣١/٣ - ٢٣٢، حاشية البجيرمي على المنهج ٤٧/٣.

في (م) : فيما .

(X)

جابر : هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم بن سلمة الأنصاري

(٢)

الخزرجي السلمي، أحد المكثرين عن الرسول - ﷺ - الرواية، أبو عبد الله، من أهل بيعة

الرضوان، غزا مع النبي - ﷺ - تسع عشرة غزوة، روى عن أبي بكر وعمر وعلي وغيرهم،

وروى عنه: سعيد بن المسيب، وعطاء، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم، اتفق البخاري ومسلم

على ستين حديثاً من أحاديثه البالغة (١٥٤٠) حديثاً، استشهد أبوه يوم أحد، توفي جابر

بالمدينة سنة (٧٢)، وقيل (٧٣)، وقيل (٧٨) هـ، وهو ابن (٩٤) سنة، وقد ذهب بصره،

وصلى عليه أبان بن عثمان، والي المدينة، فكان آخر من مات من أصحاب النبي - صلى

الله عليه وسلم - بالمدينة.

انظر : البداية والنهاية ٢٢/٩، أسد الغابة ٣٠٥/١، الاستيعاب في معرفة الأصحاب

٢١٩/١، الإصابة ٤٣٤/١، تاريخ مدينة دمشق ٢٠٨/١١، النجوم الزاهرة ١٩٨/١،

حسن المحاضرة ١٨١/١، شذرات الذهب ٨٤/١.

خير : وجمعها خيابر، وخير تعني بلسان اليهود: الحصن؛ ولكون هذه البقعة تشتمل على

(٣)

رسول الله ﷺ وأخبره ﷺ بذلك ، فقال رسول الله ﷺ : ((إئت وكيلتي فَخُذْ [ج/٢٥/١] خمسة عشر وسقاً^(٣) ، فإن ابتغى منك آية^(١) ، فضع يدك على ترقوته^(٢)))^(٣) .

حصون كثيرة سميت خيابر، وخير هي الموضع المذكور في غزاة النبي ﷺ وهي ناحية على ثمانية برد (مراحل) من المدينة لمن يريد الشام، أي: بعد (١٨٠) كم شمال المدينة المنورة، ويطلق هذا الاسم على الولاية، وتشتمل هذه الولاية على سبعة حصون ومزارع ونخل كثير، وأسماء حصونها: حصن ناعم، والقموص، وحصن الشق، وحصن النطاة، وحصن السلام، وحصن الوطيح، وحصن الكتيبة، وقد فتحها النبي ﷺ كلها في سنة (٧) للهجرة، وقيل: سنة (٨) للهجرة.

انظر : لسان العرب ٢٢٩/٤، مختار الصحاح ص ٧١، القاموس المحيط ص ٤٨٩، المطلع ص ٢٢٦، النهاية في غريب الحديث والأثر ٧/٢، غريب الحديث، لابن قتيبة ١/١٩٦، غريب الحديث، لابن الجوزي ١/٢٦١، معجم البلدان ٢/٤٠٩، في شمال الجزيرة العربية، حمد الجاسر ص ٢٣١-٢٣٣، أطلس المدن السعودية (الوضع الراهن) ص ١٢١، أسماء الأماكن في المملكة العربية السعودية، الدكتور/ محمد محمدين ص ١٠٧، الموسوعة العربية الميسرة ص ٧٧٠.

(X) ساقط من : (ج) .

(X) في (م) : فأخبره .

(٣) الوُسُقُ : بفتح الواو وكسرهما، وجمعها: أوسق وووسوق، وقيل: وأوساق، والمشهور فتح الواو.

وكل شيء حملته فقد وسقته، ويقال: وسقت الشيء: ضمنت بعضه إلى بعض.

والأصل في الوسق : الحمل، وفي مقدار الوسق خمسة أقوال:

أحدها : أنه حمل البعير، والثاني : أنه الحمل مطلقاً، والثالث: العدل، والرابع: العدلان، والخامس: ستون صاعاً، وهو الصحيح، وهو ثلاث مائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز، وأربع مائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق، على اختلافهم في مقدار الصاع والمد.

ومقدار الوسق بالكيلو جرام = ١٢٢.٤ كجم.

انظر : لسان العرب ٣٧٨/١٠، مختار الصحاح ص ٣٠٠، القاموس المحيط ص ١١٩٨،

المصباح المنير ص ٦٦٠، المغرب ص ٤٨٥-٤٨٦، غريب الحديث، لابن الجوزي ٢/٤٦٧،

النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٨٠، ٥/١٨٤، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١١٠، المطلع

ص ١٢٩، التوقيف ص ٧٢٥، المكايل والموازين الشرعية، د/ علي جمعة ص ٢٨، المعجم الوسيط ١٠٣٢/٢، القاموس الفقهي ص ٣٧٩، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٤٧٦/٣، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا العدد (١٦) ٨٧٠/٢، ٨٧٦، فقه الزكاة ٣٧٢/١، المقادير في الفقه الإسلامي ص ٦٥، ٦٧.

(١) الآية : هي العلامة والأمانة، وهذا هو المعنى المقصود في الحديث، وتطلق الآية على عدة معانٍ، منها: العبرة، والمعجزة، والشخص، والجماعة، والآية من القرآن: جملة أو جمل أثر الوقف في نهايتها غالباً، والجمع: آي وآيات وآيات.

انظر : لسان العرب ٦٢/١٤، مختار الصحاح ص ١٥، القاموس المحيط ص ١٦٢٨، التوقيف ص ١٠٧، التعريفات ص ٥٨، المطالع ص ٨٦، المعجم الوسيط ٣٥/١، القاموس الفقهي ص ٣٠، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٢٨/١.

(٢) التَرْقُوة : وزنها : فَعْلُوَّةٌ، بفتح الفاء وضم اللام، وهي العظم الذي بين ثَغْرَةِ النحر والعاتق من الجانبين وهما ترقوتان، والجمع: التَّرَاقِي، قال بعضهم: ولا تكون الترقوة لشيء من الحيوانات إلا للإنسان خاصة.

انظر : لسان العرب ٣٢/١٠، مختار الصحاح ص ٣٢، المصباح المنير ص ٧٤، المغرب ص ٦٠، الفائق ١٦٣/٢، غريب الحديث، لابن الجوزي ١٠٦/١، المعجم الوسيط ٨٤/١، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٤٥٤/١.

(٣) عُلُقُ الْبُخَارِيِّ طرفاً منه في كتاب فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنائب المسلمين... صحيح البخاري ١١٣٩/٣، فتح الباري ٢٣٨/٦.

وأخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الأقضية، باب: في الوكالة، (٣١٤/٣)، برقم (٣٦٣٢)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الوكالة، باب: التوكيل في المال وطلب الحقوق وقضائها... (٨٠/٦)، برقم (١١٢١٤)، وأخرجه الدار قطني في سننه، في باب الوكالة (١٥٤/٤).

قال الزيلعي في نصب الراية (٩٤/٤) : «وأعله ابن القطان بآبِن إِسْحَاقَ، وأنكر على عبد الحق سكوته عنه، فهو صحيح عنده».

قال ابن حجر في تلخيص الحبير (٥١/٣) : «أخرجه أبو داود من طريق وهب بن كيسان عنه، بسند حسن، ورواه الدار قطني، لكن قال: خذ منه ثلاثين وسقاً، فوالله ما لمحمد ثمرة

وروي أن رسول الله ﷺ ((وَاَكَلْ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِي^(١) فِي قَبُولِ نِكَاحٍ أَم حَبِيبَةَ^(٢)))^(٣) ، ((وَوَكَّلَ أَبَا رَافِعٍ^(١) فِي قَبُولِ نِكَاحِ مَيْمُونَةَ^(٢)))^(٣) ، ((^(٤)))

==

غيرها، وعلق البخاري طرفاً منه في أواخر كتاب الخمس.

وانظر : المحلى ٢٤٤/٨، عون المعبود ٤٤/١٠، تحفة المحتاج ٢٧٣/٢ - ٢٧٤، تغليق التعليق ٤٧٦/٣ - ٤٧٧، خلاصة البدر المنير ٩٤/٢، سبل السلام ٩٣/٢، نيل الأوطار ٣٢٢/٥.

(١) عمرو بن أمية الضمري : هو عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله بن إياس، أبو أمية الضمري، روى عنه أولاده، أسلم قديماً، وهو ممن هاجر إلى الحبشة، ثم هاجر إلى المدينة، بعثه النبي ﷺ وحده عيناً إلى قريش، أول مشاهدته بئر معونة، وكان من رجال العرب جرأة ومجدة، توفي بالمدينة، في خلافة معاوية بن أبي سفيان، قبل الستين.

انظر : تهذيب الكمال ٥٤٥/٢١، تاريخ مدينة دمشق ٤١٨/٤٥، تقريب التهذيب ص ٤١٨، تهذيب التهذيب ٦/٨، الإصابة ٦٠٢/٤، الاستيعاب ١١٦٢/٣، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤١/٢، سير أعلام النبلاء ١٧٩/٣، أسد الغابة ٦٩٠/٣، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٢٨٧.

(٢) أم حبيبة : هي أم المؤمنين، رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية، السيدة المحجة؛ وهي من بنات عم رسول الله ﷺ، عقد له ﷺ بالحبشة، وأصدقها عنه صاحب الحبشة أربع مائة دينار، وجهزها بأشياء، وذلك بعد أن هاجرت مع زوجها عبيد الله بن جحش إلى الحبشة، فتتشر هناك، حدث عنها أخوها الخليفة معاوية وعنيسة، ولدت بمكة قبل هجرة الحبشة، نوفيت بالمدينة سنة (٤٤) هـ، في خلافة أخيها معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهم -.

انظر : الأسامي والكنى ص ٢٦، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٥٠٠، الجرح والتعديل ٤٦١/٩، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ١٤٢/١، تهذيب الكمال ١٧٥/٣٥، تاريخ مدينة دمشق ١٣٠/٦٩، الاستيعاب ١٨٤٣/٤، الإصابة ٦٥١/٧، سير أعلام النبلاء ٢١٨/٢.

(٣) أخرجه البيهقي في سننه، في كتاب النكاح، باب: الوكالة في النكاح، (١٣٩/٧) برقم

(١٣٥٧٤)، من طريق ابن إسحاق حدثني أبو جعفر، قال: بعث رسول الله ﷺ عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي، فزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان، وساق عنه أربع مائة دينار.

وأخرجه أبو داود في سنته، في كتاب النكاح، باب: الصداق (٢/٢٣٥)، برقم (٢١٠٧)،
(٢١٠٨)، وفيه: أن النجاشي هو الذي زوجها النبي ﷺ.

وأخرجه النسائي في المجتبى، في كتاب النكاح، باب القسط في الأصدقة (٦/١١٩)، برقم
(٣٣٥٠).

وأخرجه الحاكم في مستدركه، باب: تسمية أزواج النبي ﷺ (٤/٢٢ - ٢٣)، برقم
(٦٧٧٠، ٦٧٧١).

قال ابن حجر في تلخيص الجبير (٣/٥٠): «واشتهر في السير: أنه ﷺ بعث عمرو بن
أمية إلى النجاشي، فزوجه أم حبيبة، وهو يحتمل أن يكون هو الوكيل في القبول، أو
النجاشي، وظاهر ما في أبي داود، والنسائي، أن النجاشي عقد عليها عن النبي ﷺ وولي
النكاح خالد بن سعيد بن العاص كما في المغازي، وقيل: عثمان بن عفان، وهو هم».

قال الألباني في إرواء الغليل (٥/٢٨٢): «ضعيف».
وانظر: عون المعبود ٦/٩٦ - ٩٧، تخريج الأحاديث والآثار، للزيلعي ٣/٤٥٣ - ٤٥٨،
خلاصة البدر المنير ٢/٩٤.

(١) أبو رافع: مولى رسول الله ﷺ، من قبيلة مصر، يقال: اسمه إبراهيم، وقيل: أسلم، كان
عبدًا للعباس، فوهبه للنبي ﷺ، فلما أن بشر النبي ﷺ بإسلام العباس أعتقه، روى عنه
ولده عبيد الله بن أبي رافع، وحفيده الفضل بن عبيد الله وغيرهم، شهد غزوة أحد والخندق،
كان إسلامه قبل بدر ولم يشهدا، وكان ذا علم وفضل، توفي في خلافة علي، وقيل:
بالكوفة سنة أربعين.

انظر: التاريخ الكبير ٢/٢٣، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٤٤٩، الجرح والتعديل
٢/٣٠٦، أسماء من يعرف بكنيته ص ٤٢، تهذيب التهذيب ١٢/١٠٠، مشاهير علماء
الأمصار ص ٢٩، الإصابة ٧/١٣٤، الاستيعاب ١/٨٣، تهذيب الأسماء واللغات
٢/٥١٣، الطبقات الكبرى، لابن سعد ٤/٧٣، أسد الغابة ٥/١٠٦.

(٢) في (م): أم ميمونة. وهو خطأ.

(٣) ميمونة: هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية، قيل: إن اسمها برة، فسمها النبي
ﷺ ميمونة، وتزوجها سنة سبع بسرف، وهو ما بين مكة والمدينة، وتوفيت بها سنة إحدى
وخمسين على الصحيح، وصلى عليها عبدالله بن عباس - رضي الله عنها - ودخل قبرها.
انظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ١/١٨١، التعديل والتجريح ٣/١٢٨٨، الكاشف

٥١٨/٢، تقريب التهذيب ص ٧٥٣، تهذيب الكمال ٣٥/٣١٢، الإصابة ٨/١٢٦، الاستيعاب ٤/١٩١٤، الطبقات الكبرى، لابن سعد ٨/١٣٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٦١٩، أخبار مكة، للأزرقي ص ٢١٣.

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحج، باب: نكاح المحرم (٣٤٨/١)، برقم (٧٧١)، والشافعي في مسنده (ص ١٨٠)، عن ربيعة عن سليمان بن يسار مرسلًا، «أنه بعث أبا رافع موله، ورجلاً من الأنصار، فزوجه ميمونة بنت الحارث، وهو بالمدينة قبل أن يخرج».

قال الألباني في إرواء الغليل (٢٨٣/٥) : «وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، ولكنه مرسل، وقد خالفه مطر الوراق فوصله، فقال: عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع قال: «تزوج رسول الله صلى ميمونة وهو حلال، وبني بها وهو حلال، وكنت أنا الرسول فيما بينهما».

وأخرجه الترمذي في سنته، في أبواب الحج، باب: ما جاء في كراهيته تزويج المحرم (٢٠٠/٣)، برقم (٨٤١)، وقال الترمذي : «هذا حديث حسن، ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة، وروى مالك بن أنس عن ربيعة عن سليمان بن يسار مرسلًا، ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلًا».

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، في كتاب النكاح، باب: ذكر الاختلاف في تزويج ميمونة، (٢٨٨/٣) برقم (٥٤٠٢).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٣٨/٩) برقم (٤١٣٠).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في جماع أبواب الأنكحة التي نهى عنها، باب: نكاح المحرم (٢١١/٧)، برقم (١٣٩٨٥).

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٩٢/٦) برقم (٢٧٢٤١).

قال ابن حجر في تلخيص الحبير (٥٠/٣) : «وتعقبه ابن عبد البر بالانقطاع، بأن سليمان لم يسمع من أبي رافع، لكن وقع التصريح بسماعه منه في تاريخ ابن أبي خيثمة في حديث نزول الأبطح، ورجح ابن القطان اتصاله، ورجح أن مولد سليمان سنة سبع وعشرين، ووفاته أبي رافع سنة ست وثلاثين، فيكون سنه ثمان سنين أو أكثر».

قال الألباني في إرواء الغليل (٢٨٣/٥) : «مطر الوراق صدوق كثير الخطأ، كما في

ووَكَّل عروة البارقي^(١) في شراء شاة .^(٢) ، ((ووَكَّل حكيم بن حزام^(٣) في

التقريب، فلا تقبل زيادته على مثل الإمام مالك، وسليمان بن بلال، كما هو ظاهر، فهذه هي علّة الحديث، وقد أعل بالانقطاع».

وقد حكم عليه الألباني بأنه: ضعيف. ثم قال: «نعم قد صح الحديث عن ميمونة نفسها دون موضع الشاهد منه، وهو قول أبي رافع: «وكننت أنا الرسول فيما بينهما».

وانظر : تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٤٣٨/٢ - ٤٣٩، التحقيق في أحاديث الخلاف ١٣٦/٢، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٥٦/٢، تحفة الطالب ص ٤٧٤، خلاصة البدر المنير ٩٤/٢، نصب الراية ١٧٢/٣.

(١) عروة البارقي : ويقال : ابن أبي الجعد، وبارق جبل ينزله الأزد، صحابي مشهور، له أحاديث، سكن الكوفة، وهو أول من تولى القضاء فيها، روى عن النبي ﷺ، وعمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص، وروى عنه: سماك بن حرب، وشبيب بن غرقدة البارقي، وكان فيمن حضر فتوح الشام ونزلها، ثم سيّره عثمان إلى الكوفة.

انظر : التاريخ الكبير ٣١/٧، تاريخ مدينة دمشق ٢١١/٤٠، الثقات ٣١٤/٣، مشاهير علماء الأمصار ص ٤٨، التعديل والتجريح ١٠٢٠/٣، الكاشف ١٨/٢، تهذيب التهذيب ١٦١/٧، تهذيب الكمال ٥/٢٠، رجال مسلم ١١٥/٢، الإصابة ٤٨٨/٤، الاستيعاب ١٠٦٥/٣، تهذيب الأسماء ٣٠٤/١.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه، في كتاب المناقب (١٣٣٢/٣)، برقم (٣٤٤٣) عن طريق سفيان، قال: حدثنا شبيب بن غرقدة قال: «سمعت الحّي يحدّثون عن عروة: أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، وجاءه بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه».

وانظر : فتح الباري ٦٣٤/٦.

(٣) حكيم بن حزام : هو أبو خالد حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي، ابن أخي خديجة زوج النبي ﷺ، له حديث في الكتب الستة، روى عنه ابنه حزام، وعبد الله بن الحارث بن نوفل، وسعيد بن المسيب، وغيرهم، ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة، وحينها كان يعقل عندما أراد عبد المطلب أن يذبح عبد الله ابنه، وذلك قبل مولد النبي ﷺ بخمسة سنين، وحكي أنه ولد في جوف الكعبة، وكان من سادات قريش،

شراء شاة)) ❌ (٢).

أسلم عام الفتح، وشهد حينئذ، وكان من المؤلفات، مات سنة خمسين، وقيل: أربع وخمسين، وهو ممن عاش مائة وعشرين سنة، شطرها في الجاهلية، وشطرها في الإسلام.
انظر: خلاصة تذهيب تذهيب الكمال ٩٠/١، التاريخ الكبير ١١/٣، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ١٥٦/١، سير أعلام النبلاء ٤٤/٣، مشاهير علماء الأمصار ص ١٢، تذهيب الكمال ١٧٠/٧، تذهيب التهذيب ٣٨٤/٢، رجال مسلم ١٤٢/١، الإصابة ١١٢/٢، الاستيعاب ٣٦٢/١، معجم الصحابة ١٦٥/١.

❌ ساقط من : (ج) .

(٢) أخرج أبو داود في سننه، في كتاب البيوع، باب : في المضارب يخالف (٢٥٦/٣)، برقم (٣٣٨٦) عن محمد بن كثير العبدي، قال: أخبرنا سفيان، قال: حدثني أبو حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم بن حزام: أن رسول الله ﷺ بعث معه بدينار يشتري له أضحية، فاشترها بدينار وباعها بدينارين، فرجع فاشتري له أضحية بدينار، وجاء بدينار إلى النبي ﷺ فتصدق به النبي ﷺ ودعا له أن يبارك له في تجارته». وأخرجه الترمذي في سننه، في كتاب البيوع (٥٥٨/٣)، برقم (١٢٥٧) عن أبي الحصين عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم بن حزام، قال الترمذي: «حديث حكيم بن حزام لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وحبيب بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام». وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب القراض، باب: المضارب يخالف بما فيه زيادة لصاحبه (١١٢/٦)، برقم (١١٣٩٨).

والدارقطني في سننه في كتاب البيوع (٩/٣)، برقم (٢٨).

قال ابن حجر في تلخيص الحبير (٥/٣) : «قال البيهقي : ضعيف من أجل هذا الشيخ، وقال الخطابي: هو غير متصل؛ لأن فيه مجهولاً لا يدري من هو؟».

وقال الزيلعي في نصب الراية (٩٠/٤) : «في إسناده رجل مجهول».

وضعه الألباني في ضعيف سنن أبي داود، حديث رقم (٣٣٨٦)، ص ٢٧٤.

وضعه أيضاً- في ضعيف سنن الترمذي، حديث رقم (١٢٥٧)، ص ١١٩ - ١٢٠.

ولأن الحاجة داعية إلى تجويز عقد الوكالة ، فإن كل أحد لا يتولى جميع
أموره فجوزناها .^(١)

[م/ب/٣٩]

ويشتمل الكتاب على خمسة أبواب / .

وانظر : تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ص ١٢٧ ، تنقيح تحقيق أحاديث التعليق
٤٢/٣ ، التحقيق في أحاديث الخلاف ٢/٢٠٨ ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية
١٧٤/٢ .

(١) وهذا دليل من القياس ، فإن من الناس من لا يتمكن من فعل ما يحتاج إليه ، إما لقلّة
معرفته بذلك ، أو لكثرتة ، أو تنزّهه عن ذلك ، فجاز التوكيل فيه .
انظر : محاسن الشريعة (م/١٥٩/أ) ، الحاوي الكبير ٦/٤٩٥ ، المذهب ١/٣٤٨ ، الشامل
(ج/٢٠٤/ب) ، بحر المذهب ٨/١٤٩ ، التهذيب ٤/٢٠٩ ، البيان ٦/٣٩٥ ، أسنى
المطالب ٣/٣٦٠ ، مغني المحتاج ٣/٢٣١ ، النجم الوهاج ٥/٢٤ .

الباب الأول

في بيان ما يجوز فيه التوكيل
وما لا يجوز، ومن يجوز أن يكون وكيلًا

وفيه : ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : في بيان ما يجوز فيه التوكيل.
- الفصل الثاني : فيمن يصح توكيله ومن لا يصح.
- الفصل الثالث : في بيان من يجوز نصبه وكيلًا.

الفصل الأول

في بيان ما يجوز فيه التوكيل

وفيه أربع وعشرون مسألة:

- المسألة الأولى : التوكيل في العبادات البدنية.
- المسألة الثانية : التوكيل في قضاء واستيفاء الحقوق المالية.
- المسألة الثالثة : التوكيل في استيفاء القصاص وحد القذف.
- المسألة الرابعة : التوكيل في استيفاء حقوق الله تعالى.
- المسألة الخامسة : التوكيل في عقود المعاوضات.
- المسألة السادسة : التوكيل في إزالة الأملاك بغير عوض.
- المسألة السابعة : التوكيل في الخصومة.
- المسألة الثامنة : التوكيل بالإبراء.
- المسألة التاسعة : التوكيل في قبض الأملاك المضمونة وغير المضمونة وإقباض الأعيان.
- المسألة العاشرة : التوكيل في فسخ العقود.
- المسألة الحادية عشرة: التوكيل بعقد الذمة.
- المسألة الثانية عشرة: التوكيل في تملك المباحات كاستقاء الماء والاصطياد والاحتطاب والاحتشاش.
- المسألة الثالثة عشرة: التوكيل في اليمين المشروعة في الدعاوى.
- المسألة الرابعة عشرة: التوكيل في الأيمان التي تعقد لأمر في المستقبل.

المسألة الخامسة عشرة : التوكيل بتعليق العتق والطلاق والتوكيل باللعان والإيلاء.

المسألة السادسة عشرة: التوكيل بالظهار.

المسألة السابعة عشرة : توكيل وكيل لتعيين المطلقة أو المعتق.

المسألة الثامنة عشرة : التوكيل بالرجعة.

المسألة التاسعة عشرة : التوكيل بالقذف.

المسألة العشرون : التوكيل بالإقرار.

المسألة الحادية والعشرون: التوكيل بشرط الجعل ويعقد المسابقة.

المسألة الثانية والعشرون : التوكيل بالوصية.

المسألة الثالثة والعشرون : التوكيل بالنذر.

المسألة الرابعة والعشرون: التوكيل في ذبح الأضحية والهدايا الواجبة في

الحج

الباب الأول

في بيان ما يجوز فيه التوكيل وما لا يجوز، ومن يجوز أن يكون وكيلاً

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول

في بيان ما يجوز فيه التوكيل

وفيه أربع وعشرون مسألة

[٢٠٠] إحداها : [التوكيل في العبادات البدنية]:

العبادات ✕ البدنية كالطهارة^(٢)، والصلاة^(١)، والصوم^(٣)،

(١) العبادة في اللغة : هي الطاعة مع الخضوع والتذلل، وعَبَدَ الله عبادة وعبودية : انقاد له وخضع وذلل.

واصطلاحاً : اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، وقيل: فعل المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيماً لربه.

انظر : مختار الصحاح ص ١٧٢، التعريفات ص ١٨٩، التوقيف ص ١٨٩، الحدود الأنيفة ص ٧٧، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٦٩/٣ - ١٧٠، المطلع ص ٩٣، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ص ١٧ - ١٨، المعجم الوسيط ٥٧٩/٢، القاموس الفقهي ص ٢٤٠.

(٢) الطهارة في اللغة : بالفتح، مصدر: طَهَّرَ، بفتح الهاء وضمِّها، والفتح أفصح، يَطْهَرُ بالضم فيهما، وهي: النظافة والتزاهة والخُلُوص من الأدناس حسية كالأنجاس، أو معنوية

كالعيوب، يقال: تطهَّر بالماء، وهم قوم يتطهرون: أي يتنزهون عن العيب.
والطَّهُّور: بالفتح: اسم لما يتطهر به.

واصطلاحاً: بمعنى زوال المنع المترتب على الحدث والخبث، وبمعنى الفعل الموضوع لإفادة ذلك، أو لإفادة بعض آثاره، كالتيميم، وقيل: رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما وعلى صورتها.

انظر: لسان العرب ٤/٥٠٤ - ٥٠٦، مختار الصحاح ص ١٦٧، القاموس المحيط ص ٥٥٤، التعريفات ص ١٨٤، شرح حدود ابن عرفة ص ١٢، المغرب ص ٢٩٥، طلبه الطلبة ص ٢، المصباح المنير ص ٣٧٩، أنيس الفقهاء ص ٤٦ - ٤٧، التوقيف ص ٤٨٦، المطلع ص ٢٩٥، مغني المحتاج ١/١١٤ - ١١٥، المنهج القويم ص ١، كفاية الأخيار ص ١١.

❌ في (ج) و (م): والصلوة.

(٢) الصلاة: في اللغة: فَعَالَةٌ من صَلَّى، كالزكاة من زَكَّى، واشتقاقها من الصَّلَا وهو العظم الذي عليه الأليتان؛ لأن المصلِّي يحرك صَلَوَيْهِ في الركوع والسجود. والصلاة هي الدعاء، وسميت الصلاة الشرعية صلاة؛ لاشتغالها عليه، هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق.

واصطلاحاً: أقوال وأفعال، مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم، بشروط مخصوصة.

انظر: لسان العرب ١٤/٤٦٤ - ٤٦٥، مختار الصحاح ص ١٥٤، القاموس المحيط ص ١٦٨١، التعريفات ص ١٧٥، المغرب ص ٢٧١، المصباح المنير ص ٣٤٦، التوقيف ص ٤٦١، أنيس الفقهاء ص ٦٧، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٤٩، المطلع ص ٤٦، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٥٠، مغني المحتاج ١/٢٩٧، السراج الوهاج ص ٣٣، المنهج القويم ص ١٢٦.

(٣) الصوم: في اللغة: ترك الإنسان الأكل وإمسأكه عنه، ثم جعل عبارة عن هذه العبادة المخصوصة، يقال: صام صوماً وصياماً، فهو صائم، وهم صُومٌ وصِيَمٌ وصيام. والصوم: هو الكف والإمساك، يقال: صامت الشمس في كبد السماء، أي: قامت في وسط السماء،

لا تصح النيابة فيها ، إلا في الحج^(٣) إذا كان معضوباً^(٣) ، وفي الصوم بعد

== ممسكةً عن الجري في مرأى العين.

واصطلاحاً: إمساك عن المفطر على وجه مخصوص.

انظر : لسان العرب ٣٥٠/١٢ ، مختار الصحاح ص ١٥٦ ، القاموس المحيط ص ١٤٦٠ ، المغرب ص ٢٧٤ - ٢٧٥ ، طلبه الطلبة ص ٢٠ - ٢١ ، المصباح المنير ص ٣٥٢ ، التعريفات ص ١٧٨ ، الزاهر ص ١٦٧ ، أنيس الفقهاء ص ١٣٧ ، التوقيف ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ، إعانة الطالبين ٢١٤/٢ - ٢١٥ ، السراج الوهاج ص ١٣٦ ، مغني المحتاج ١٣٩/٢ ، المنهج القويم ص ٥٠٢ ، فتح الوهاب مع حاشية الجمل ٣٠٢/٢ - ٣٠٣ ، نهاية الزين ص ١٨٤ .

(م) : فلا .

(٢) الحج في اللغة : بفتح الحاء وكسرهما ، وكذلك الحجة فيها اللغتان ، وأكثر المسموع فيها الكسر ، والقياس الفتح ، وأصله القصد ، وقيل : هو من قولك : حججته إذا أتيت مرة بعد أخرى ، والأول هو المشهور .

واصطلاحاً : قصد الكعبة للناسك الآتي .

انظر : لسان العرب ٢٢٦/٢ ، مختار الصحاح ص ٥٢ ، القاموس المحيط ص ٢٣٤ ، المغرب ص ١٠٣ ، طلبه الطلبة ص ٢٧ ، المصباح المنير ص ١٢١ ، أنيس الفقهاء ص ١٣٩ ، التعريفات ص ١١١ ، التوقيف ص ٢٦٨ ، الزاهر ص ١٦٩ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٣٣ ، المطلع ص ١٥٦ ، فتح الوهاب مع حاشية الجمل ٣٧٠/٢ - ٣٧٢ ، مغني المحتاج ٢٠٤/٢ - ٢٠٥ ، كفاية الأخيار ص ٢١١ ، فتح المعين ٢٧٥/٢ .

(٣) المعضوب : بضاد معجمة من العَضْب ، وهو القطع ، يقال : عَضَبَهُ عضباً : قطعه ، ويقال للسيف القاطع عَضْبٌ : تسميةً بالمصدر ، ورجل معضوبٌ : زَمَنْ لا حَرَكَ به ، كأن الزَّمانَ عضبته ومنعته الحركة ، وبضاد مهملة : كأنه قُطِعَ عصبه .

والمعنى المقصود هنا : هو العاجز عن الحج بنفسه ، لنحو زمانة أو كبر أو مرض لا يُرجى برؤه .

== انظر : لسان العرب ٦٠٩/١ ، القاموس المحيط ص ١٤٨ ، المغرب ص ٣١٨ ، التوقيف ص ٥١٦ ، المصباح المنير ص ٤١٤ ، الزاهر ص ١٧١ ، الفائق ٤٤٤/٢ ، غريب الحديث

الموت على قول قديم للشافعي (. رحمه الله -) ، وقد ذكرناه. (٢)

[٢٠١] [المسألة] الثانية: [التوكيل في قضاء واستيفاء الحقوق المالية]:

==

للخطابي ٧٩/١، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥١/٣، أسنى المطالب ٤٥٠/١، شرح جلال الدين المحلي ١١٥/٢، تحفة المحتاج ٢١٩/٢، مغني المحتاج ٢١٩/٢، المعجم الوسيط ٦٠٦/٢، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٣١٨/٣.

ساقط من : (م) .

(٢) ويان ذلك : أن العبادات التي لا مدخل للمال فيها، لا يجوز التوكيل فيها، فالأصل في العبادات امتناع النيابة فيها؛ لأن الإتيان بها مقصود من الشخص عينه ابتلاء واختياراً. أما بالنسبة للطهارة : فلا تجوز الوكالة فيها، بأن يتطهر أحدٌ عن أحدٍ؛ لأنها عبادة محضة لا تتعلق بالمال، ولكن له أن يوكل من يقرب إليه الماء، ويصبه عليه، ويوكل من يطهر ثوبه ويدنه من النجاسة.

وأما الصلاة : فلا تصح النيابة فيها، إلا في ركعتي الطواف، على سبيل التبع للحج. وأما الصوم: فلا تدخل النيابة في حال الحياة، سواء كان عاجزاً أو مطيقاً، وإن كان ميتاً كان الشافعي يقول في القدر: يجوز الصيام عنه؛ لخبر روى فيه، ورجع عنه في الجديد، ومنع من الصيام عنه؛ لضعف الخبر، واحتمال التأويل فيه إن صح، والقول بالمنع هو الصحيح عند الشافعية.

وأما الحج: فيجوز التوكيل فيه مع العجز، ولا يجوز مع القدرة، وكذا العمرة. انظر لما سبق : الحاوي الكبير ٤٩٦/٦ - ٤٩٧، المذهب ١٨٧/١، الشامل (ج ٣/٢٠٤/ب)، المعاينة في العقل (م/٥٨/أ)، بحر المذهب ١٥٠/٨، الوسيط ٢٧٦/٣، التهذيب ٢١٠/٤، البيان ٣٩٥/٦ - ٣٩٦، فتح العزيز ٦/١١، روضة الطالبين ٢٩١/٤، أسنى المطالب ٢٦١/٢، النجم الوهاج ٣١/٥، مغني المحتاج ٢٣٦/٣، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/١١٥/أ).

التوكيل في قضاء الحقوق المالية جائز ، سواء كان عبادة كالزكوات^(١) والكفارات^(٢) ، أو لم يكن عبادة كالديون الواجبة بالمعاملات^(٣) والجنايات ، وكذلك التوكيل في استيفاء الحقوق المالية جائز ، سواء كان عبادة كالزكوات ، أو لم يكن^(٤) .

~~(١)~~ في (ج) : كالزكوة .

(٢) الكفارات: في اللغة : جمع كفارة، وهي مأخوذة من الكفر وهو السر؛ لأنها تغطي الذنب وتستتره، فهي اسم من كفر الله عنه الذنب، أي: محاه؛ لأنها تكفر الذنب، وكأنه غطى عليه بالكفارة، ككفارة الأيمان، وكفارة الظهار، والقتل الخطأ. واصطلاحاً: ما يستغفر به الآثم من صدقة، وصوم، ونحو ذلك، وقيل: استعملت الكفارة فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن فيه إثم، كالقتل خطأ وغيره. انظر : لسان العرب ١٤٤/٥ وما بعدها، مختار الصحاح ص٢٣٩، القاموس المحيط ص٦٠٥-٦٠٦، المغرب ص٤١١-٤١٢، التوقيف ص٦٠٦، المصباح المنير ص٥٣٥، تحرير ألفاظ التنبيه ص١٢٥، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٨٩/٤، حاشية الجمل مع فتح الوهاب ٤١٣/٤، مغني المحتاج ٤٠/٥، حاشية قليوبي وعميرة ٢١/٤، المعجم الوسيط ٧٩١/٢-٧٩٢، الموسوعة الفقهية ٣٧/٣٥-٣٨، القاموس الفقهي ص٣٢١.

~~(٣)~~ في (م) : بالمعاملة .

(٤) لعموم الحاجة إلى ذلك.

انظر : الحاوي الكبير ٤٩٦/٦، الإبانة (م/١٤٨ل/أ)، المذهب ٣٤٨/١-٣٤٩، التنبيه ص١٠٨، المعاينة في العقل (م/٥٨ل/أ)، بحر المذهب ١٤٩/٨-١٥٠، الوسيط ٢٧٥/٣-٢٧٦، التهذيب ٢٠٩/٤-٢١٠، البيان ٣٩٦/٦، فتح العزيز ٥/١١-٦، روضة الطالبين ٢٩١/٤-٢٩٢، النجم الوهاب ٣١/٥-٣٣، مغني المحتاج ٢٣٦/٣-٢٣٧.

والأصل فيه: قوله تعالى : ﴿ .. ﴾ ..

().

[٢٠٢] [المسألة] الثالثة : [التوكيل في استيفاء القصاص وحدّ القذف]:

التوكيل في استيفاء القصاص وحد القذف ، جائز في حال ~~الحضور~~ ~~بلا~~
خلاف^(٣) ، وأما إذا وكله ~~أن~~ يستوفي القصاص في حال غيبته ، فهل ~~يجوز~~
أم لا ؟

ظاهر ما نص عليه هاهنا : أنه لا يجوز^(٧).

[illegible]

(X) في (م) : حالة .

(٣) أي : في حال حضور الموكل، قولاً واحداً؛ لأن الحاجة تدعو إلى التوكيل فيه؛ لأنه قد يكون له حد أو قصاص، ولا يحسن أن يستوفيه، فجاز أن يوكل فيه غيره.

انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨، محاسن الشريعة (م/ل ١٦٠/أ)، الحاوي الكبير ٥١٧/٦، المهذب ٣٤٩/١، بحر المذهب ١٦٥/٨، الوسيط ٢٧٨/٣، التهذيب ٢١٠/٤، البيان ٤٠٠/٦، فتح العزيز ٩/١١، روضة الطالبين ٢٩٤/٤، عمدة السالك ص ١٥٤، عجالة المحتاج ٨٣٥/٢، حاشية الشرقاوي ١٠٧/٢.

~~(X)~~ في (م) : وگل .

(X) في (م) : هل .

(X) ساقط من : (م) .

(٧) أي : ظاهر ما نص عليه الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتاب الوكالة، من كتاب الأم (٢٣٧/٣) فقال: «وإذا وُكِّلَ الرجلُ الرجلَ بطلب حدٍّ له أو قصاص، قُبِلَتِ الوكالةُ على

وقال في الجنايات : إذا وُكِّل في استيفاء القصاص ، فتنحَّى به ~~X~~ الوكيل ،
ثم عفا عنه الموكل ، وضرب الوكيل عنقه ، ففي الضمان قولان^(١) ، وهذا دليل
على جواز التوكيل^(٢).

وقال في [الشهادة على الجناية]^(٣) :^(٤) وإذا كان له القود ، لم يدفع إليه

تثبيت البينة، فإذا حضر الحد أو القصاص لم أحذذه، ولم أقصص، حتى يحضر المحدود له
والمقتص له، من قبل أنه قد يعزله فيبطل القصاص ويعفو.

وانظر : مختصر المزني ٢٠٩/٨.

في (م) : له .

~~X~~

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في الأم (٢٢/٦) : «فلو أن الوالي أذن لرجل أو امرأة بقتل
رجل، قضى له عليه بالقصاص، فذهب ليقته، ثم قال الولي: قد عفوت عنه، قبل أن
يقتله، فقتله قبل أن يعلم العفو عنه، ففيها قولان:

أحدهما : أن ليس على القاتل شيء، إلا أن يحلف بالله ما علمه عفا عنه، ولا على الذي
قال: قد عفوت عنه.

والقول الثاني : أنه يغرم الدية، ويكفر إن حلف، وأقل حالاته: أن يكون قد أخطأ بقتله،
ومن قال هذا، قال: ولو وُكِّل الولاية رجلاً بقتل رجل لهم عليه قود، فتنحَّى به وكيلاهم
ليقتله، فعفا كلهم، أو أحدهم، وأشهد على العفو قبل أن يقتل الذي عليه القود، لم يصل
العفو إلى الوكيل حتى قتل الذي عليه القود، لم يكن على الوكيل الذي قتل قصاص؛ لأنه
قتله على أنه مباح له خاصة، وعليه الدية والكفاة، ولا يرجع بها على الولي الذي أمره؛ لأنه
متطوع له بالقتل، ويحلف الوكيل ما علم العفو، فإن حلف لم يقتل ووداه، وإلا حلف الولي
لقد علمه وقتله، قال الشافعي: هذا أحسنهما...».

أي : على جواز التوكيل في الاستيفاء، مع غيبة الموكل.

انظر : محاسن الشريعة (م/ل ١٦٠/أ)، الحاوي الكبير ٥١٧/٦، الإبانة (م/ل ٤٨/أ)،
المهذب ٣٤٩/١، البيان ٤٠٠/٦.

(٤) في النسختين (ج) ، (م) بلفظ : وقال في الجناية على الشهادة . وهو خطأ .

(٥) بحث عن هذا النص في كتاب الأم للإمام الشافعي - رحمه الله -، في باب: الشهادة على
الجناية، ولم أجده، وإنما وجدته في باب: الوكالة في القصاص (٢٢/٦): بنص: «وتحوز
الوكالة بتثبيت البينة على القتل عمداً أو خطأ، فإن كان القود لم يُدفع إليه حتى يحضره ولي
القتيل، أو يوكله بقتله ... ثم قال: وإن وكله بقتله، كان له قتله».

أما ما نقل من باب : الشهادة على الجناية، إنما هو موجود في مختصر المزني (٣٦٢/٨)